الفصل الأول

المؤسسات الطبية والصحية

١- مصلحة الصحة العمومية.

٢- المكاتب والمجالس الصحية.

٣- المستشفيات.

٤- مستعمرات الجذام.

٥- المعامل.

٦- مدرسة الطب.

يرجع الفضل في وجود أول نظام صحي على النمط الحديث إلى "محمد علي باشا" الذي أنشأ في عام ١٨٢٠ إدارة صحية عسكرية، كما أنشأ في عام ١٨٢٥ لجنة صحية. وقد بقى الحال على هذا المنوال إلى أن صدر في عام ١٨٥٠ مرسوم يتضمن طريقة إدارة موظفي مجلس الكورنتينا، وصدر أيضاً في عام ١٨٥٦ جملة مراسيم كانت بمثابة نواة لتنظيم الشئون الصحية وتحديد اختصاصات المجلس الطبي المخصوص، وفي عام ١٨٥٨ صدر مرسوم بإدماج مجلس الكورنتينا – الذي كان مقره الإسكندرية- بمجلس القاهرة الطبي في إدارة واحدة تسمى "مجلس الصحة العمومية" على أن تكون إدارته العامة بالإسكندرية. وفي أول سبتمبر ١٨٨٠ رفع الدكتور سالم باشا سالم وحسن بك محمود[١]مندوب الإدارة العامة للصحة العمومية في مصر تقريراً إلى "رياض باشا" رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية- بناء على طلبه- عن تنظيم مصلحة الصحة والكورنتينا في مصر. وقد أشار هذا التقرير إلى التدابير التي وجدا من المستحسن اتخاذها لتحسين الحالة الصحية. وقد اقترحا تقسيم الإدارة العامة للصحة العمومية في مصر إلى إدارتين: تنقل إحداهما إلى القاهرة ويكون اسمها "المصلحة العامة للصحة العمومية" وتلحق بوزارة الداخلية، وتتضمن اختصاصاتها إدارة جميع المصالح الطبية الداخلية سواء أكانت ملكية أم بحرية أو حربية، بينما تبقى الإدارة الثانية في الإسكندرية وتسمى "مجلس الكورنتينا الدولي"، وتقتصر اختصاصاتها على مسائل الكورنتينا الخارجية والمسائل الصحية البحرية الخارجية، واشترط التقرير وجوب عرض قرارات وتقارير هذا المجلس على الإدارة الصحية العامة للصحة العمومية بالقاهرة[٢].

وصدر في ٣ يناير ١٨٨١ مرسوم بإنشاء "مجلس الصحة العمومية" الذي ألحق بنظارة الداخلية وجعل مركزه القاهرة، وصدر في ١٥ فبراير ١٨٨٤ قراراً آخر ألغى قرار ٣يناير ١٨٨١ وأنشئت بمقتضاه في القاهرة "مصلحة للصحة" بدلاً من مجلس الصحة العمومية ألحقت بنظارة الداخلية وتولى إدارة شئونها مدير يساعده وكيل. وقد حدد هذا المرسوم اختصاصات المصلحة الوليدة[٣].

---

(١) أنظر ملحق الخاص بتراجم الأطباء ص ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٢) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٥٥.

(٣) نفسه.

وقد استبدل مجلس الصحة العمومية الذي أنشئ في ٣ يناير ١٨٨١ بلجنة صحية؛ لفحص وبحث جميع المسائل الصحية التي يحيلها عليها مدير مصلحة الصحة لإبداء رأيها في جميع المسائل الطبية والشرعية التي ترسلها السلطات القضائية والإدارية. وقد تضمنت الاختصاصات فحص دبلومات الأشخاص الذين يطلبون إعطاءهم رخصاً لمزاولة صناعة الطب وطب الأسنان والطب البيطري والدايات، وقد عهد إلى اللجنة الصحية أيضاً فحص المستحضرات الأقراباذينية (الأدوية المركبة)، واحتفظت المصلحة بسياستها القديمة حتى أول يونيو ١٩١٨، حيث صدر قرار مجلس الوزراء بتأليف لجنة لإعادة تنظيمها ومع الوقت اتسع نطاق المصلحة وزادت أوجه نشاطها وبلغت درجة رفيعة باتخاذها سائر التدابير التي من شأنها تحسين الأحوال الصحية، ولما كان من الضروري للوصول إلى هذه الغاية رفع مرتبة المصلحة حتى تتمكن من تأدية واجباتها صدر مرسوم في ٢٩مايو ١٩٢٠ عدل المادتين (١، ٢) من مرسوم ٢٨فبراير ١٨٨٦ وقضى بإنشاء "مصلحة الصحة العمومية"[١].

١- مصلحة الصحة العمومية[٢]:

هكذا ولدت مصلحة الصحة العمومية التي أصبحت بعد صدور المرسوم الجديد متصلة اتصالا مباشراً بوزير الداخلية، وأحرز مديرها لقب وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية يساعده مدير عام ومفتش عام، وفي عام ١٩٢٥ أعيد تنظيم المصلحة عند اعتزال مديرها العام من منصبه وقد أنشئت بسبب ذلك التنظيم الجديد ثلاثة مناصب هي:

أولاً: مدير الإدارة الصحية.

ثانياً: مدير الإدارة الطبية.

ثالثاً: خبير صحي (وتتصل هذه الوظيفة بوكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية في الإدارة العامة).

ولتوضيح هذه المناصب واختصاصاتها ينبغي أن نتحدث عن الإدارة الصحية والإدارة الطبية والإدارة العامة بالتفصيل.

---

(١) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٥٦.

(٢) أنظر الملحق الخاص بتنقلات وزارة الصحة، ص ٢٦٠.

١- الإدارة الصحية:

يدير شئونها مدير وتحتوي على الأقسام الآتية:

أ- قسم المسائل الصحية العامة: وهذا القسم ينقسم إلى عدة فروع:-

أولاً: قلم الصحة العمومية: ويعالج مياه الشرب، والمجاري الرئيسية، وتجفيف المستنقعات، ونظام الوضوء في المساجد، والأطعمة، والمنازل الحكومية والخصوصية، ورمم الحيوانات أي كل المسائل المتعلقة بالصحة(١).

ففي عام ١٩٠٣ قررت المصلحة وضع أسواق المواشي تحت الرقابة الصحية الدقيقة بسبك وجزى بالمنوفية، والدير وطنان بالقليوبية، والبدرشين والمتانية بالجيزة، أبو الشقوق وبلبيس والإبراهيمية وكفر حافظ باشا والقنايات وصفط الحنا وشبرا النخلة والتلين وطهره العورة والزنكلون بالشرقية، والعجميين وإبشواى وإطسا وسنهور وسنورس والزربي بالفيوم، وعهدت لقلم الصحة العمومية بذلك(٢).

وقد طلبت المصلحة في عام ١٩١٠ عن طريق قلم الصحة العمومية من أطباء الأقسام في منشور وزعته عليهم تشديد المراقبة على الأغذية التي يتناولها الجمهور كالألبان والمسلى، ومدت كل طبيب بالآلات اللازمة لتحليل ما يلزم تحليله، ورخصت لكل منهم بالاستعانة بالشرطة للقبض على كل غاش وإرساله إلى القسم مع نموذج من تجارته المغشوشة(٣)، ووضعت المصلحة في عام ١٩٢٤ قانوناً جديداً لمراقبة الأطعمة في المطاعم والفنادق وباعة الطعام الجائلين، وهو يقضي بالكشف على المواد الأولية التي يصنع منها الطعام، وعلى الأواني التي تستعمل لطهيه منعاً للغش وحفظاً للنظافة وقد أرسلت المصلحة هذا القانون إلى قسم القضايا فوافق عليه ثم أرسل إلى اللجنة التشريعية لوضعه في الصيغة القانونية(٤).

---

(١) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٥٧.

(٢) الوقائع المصرية: بتاريخ ١٢ أكتوبر١٩٠٣، ص١٥.

(٣) الصحة: ١٩١٠، ص٦.

(٤) الشرق الطبية: السنة الثانية، الجزء الخامس، مارس ١٩٢٤، ص١٦٠.

أما في عام ١٩٣٠ كشفت المصلحة عن وجود ألبان مغشوشة في مديريات السويس، والشرقية، والقليوبية، والمنيا، وأسيوط، وجرجا، وقنا، وأسوان، وقد أوردت بكشوف وضعتها لبائعي الألبان المغشوشة (أسماءهم وعناوينهم وجنسياتهم وتاريخ ارتكاب المخالفة والحكم الصادر)، وكانت العقوبة غرامة تراوحت ما بين ٣٠ إلى ٣٠٠ قرشاً[١].

كما طرحت المصلحة مناقصة لعملية ردم بركة بالسنبلاوين بمديرية الدقهلية ووكلت قلم الصحة العمومية في ذلك، وقد اشترطت على المقاول "أن يجلب على مصاريفه وتحت مسئوليته الأتربة اللازمة للردم بدون أن يتسبب عن أخذ هذه الأتربة في أي حال من الأحوال تكوين برك جديدة"، وجدير بالذكر أنه بلغ المنصرف على ردم البرك عام (١٩٠٩-١٩١٠) حوالي ٢١ جنيه مصري في حين كان المبلغ المرصود لذلك ٢٠٠٠ جنيه مصري[٢] أي أنه كان بالإمكان ردم البرك بتكلفة قليلة.

ثانياً: **قلم المحلات المضرة بالصحة والمقلقة للراحة:** يضع الشروط لكافة المباني الصحية، ومواقع الذبح والسلخانات، والمحلات العمومية.

ثالثاً: **قلم الإحصاء والدعاية:** ويختص بتطبيق القوانين الخاصة بالمواليد والوفيات، والتطعيم، وإصدار نشرات عن المواليد والوفيات، وشهادات التطعيم، ونشر رسائل (كتب صغيرة) توضح منشأ العدوى وطرق انتقالها.

رابعاً: **الجبانات والمقابر:** ويتولى تجديد المقابر القديمة، والترخيص بالدفن، وحرمة أرض المقابر والتعدي عليها، ودفن الجثث واستخراجها وحرقها، ونقل الجثث بوجه عام، والمقابر الخصوصية.

---

(١) الوقائع المصرية: بتاريخ ٩ يناير ١٩٣٠، ص١٠.

(٢) نفسه: بتاريخ ١٧يوليو ١٩٠٧، ص١٢، بتاريخ ١٣ أبريل ١٩١٠، ص٦.

ب- قسم الأوبئة:

يتولى هذا القسم مكافحة الأمراض الوبائية عن طريق اكتشاف الأمراض المعدية، ومكافحتها ومنع انتشارها، ومعالجة المصابين بها، واتخاذ وسائل وقائية[١]، وقد بلغ راتب الطبيب الوقتي في هذا القسم – أي الذي يعمل بعقد لمدة ستة أشهر – ١٨ جنيهاً في الشهر[٢].

ج- قسم الحدود الطبي:

يقوم بجميع الواجبات الصحية والطبية في أقسام الحدود بما في ذلك مكافحة الأوبئة والمسائل الصحية العامة، وإدارة المستشفيات العامة، ومكافحة الملاريا[٣]، وجدير بالذكر أن الدكتور محمد شاهين باشا[٤]وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية قد قام في عام ١٩٢٤ برفع مذكرة إلى أولي الأمر يطلب فيها ضم القسم الطبي التابع لمصلحة الحدود إلى مصلحة الصحة العمومية، وأيد طلبه "بأن الحدود من أبواب البلاد فيجب أن يكون للمصلحة المسئولة عن الشئون الصحية حق المراقبة على هذه الأبواب البرية كما لها حق المراقبة على الأبواب البحرية"، وتقرر تنفيذ نظريته[٥].

د- القسم الهندسي:

يختص بفحص التصميمات المتعلقة بالمحلات المضرة بالصحة والمقلقة للراحة ووضع الشروط الصحية الهندسية، وفحص تصميمات الوضوء، وفحص الوثائق الخاصة بتخطيط الأرض المقترح إنشاء المقابر عليها، أي دراسة جميع المسائل التي لها مساس بالهندسة الصحية.

٢- الإدارة الطبية:

يديرها مدير من واجبه الإشراف على الأقسام الآتية:

---

(١) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٥٧.

(٢) الشرق الطبية: السنة الثانية، الجزء الخامس، مارس ١٩٢٤، ص١٦٠.

(٣) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٥٧.

(٤) أنظر الملحق الخاص بتراجم الأطباء، ص٢٥٥.

(٥) الشرق الطبية: السنة الثانية، الجزء العاشر، أغسطس ١٩٢٤، ص١٥٩.

أ- قسم المستشفيات:

يقوم بعلاج الأمراض العامة في المستشفيات العمومية التي لها عيادات خارجية، ومكافحة الأمراض السرية (الزهري والسيلان).

ب- قسم رعاية الأطفال:

ويعالج الأمراض الوراثية وتحسين النسل، والعناية بالأمومة وصحة الطفل، وإنشاء مستوصفات للأطفال، وعنابر خاصة لمعالجة أمراض الأطفال في المستشفيات.

ج- قسم الأمراض المتوطنة:

ويتولى هذا القسم مكافحة وعلاج الأمراض المتوطنة كالبلهارسيا والإنكلستوما والبلاجرا والدوسنتاريا والجذام والملاريا.

د- مستشفيات الرمد:

ويقوم بالإشراف على الأعمال الإكلينيكية والإدارية لمستشفيات الرمد وفروعها، والإشراف على العلاج الرمدي في المدارس، وإعداد الأطباء الجدد للتخصص في أمراض العيون في مستشفى فؤاد الأول الرمدي بالجيزة والمعمل الرمدي الملحق به، وتدريس أمراض العيون للأطباء في مستشفيات المديريات.

هـ- قسم المخازن العمومية:

يتولى شراء ما تحتاجه جميع أقسام المصلحة[1] فعلى سبيل المثال أعلنت المصلحة في سنة ١٩٠٧ أنها مستعدة لقبول عطاءات عن توريد الأدوية المحضرة، أو الأقمشة، وأدوات المطبخ والأواني وخلافها، اللازمة لمخازن عموم المصلحة، وكل من يرغب في الدخول في هذه المناقصة يمكنه الحضور إلى مكتب مدير مخازن المصلحة للإطلاع على الشروط والتوقيع عليها بعد معاينة العينات[2].

و- القومسيون الطبي العام:

يقوم هذا القسم بالكشف الطبي على الموظفين.

---

(١) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٥٨.

(٢) الوقائع المصرية: بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٠٧، ص٨ ؛ بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٠٨، ص١١.

ز - تفتيش الصيدليات:

ويقوم بالتفتيش على الصيدليات العمومية، وعلى مخازن الأدوية والعقاقير السامة والمخدرة والمخازن المرخص لها بشراء محصول الأفيون المصري لتصديره، ومنح الرخص لجمع وتصدير النباتات السامة، ومنح الترخيص بنقل الأفيون على خطوط السكك الحديدية لتصديره، وتسجيل المستحضرات المصرية التي توافق المصلحة على استعمالها طبياً، وفتح صيدليات صغيرة في الجهات المحرومة من الصيدليات العمومية، وفتح صيدليات ليلية في المدن، ومراقبة العقاقير المستوردة من الخارج قبل استخدامها، وتنفيذ القانون الذي ينظم استعمال المواد المخدرة المستوردة من الخارج أو المحضرة في مصر للأغراض الطبية بقصد منع الاتجار غير المشروع بها[1]، ومن ضمن ما قام به هذا القسم تحديد ثمن السيروم (المصل) المضاد للطاعون البقري بمبلغ ٢٥ قرشاً صاغاً عن كل كمية قدرها ١٠٠سم وكان ذلك في عام ١٩٠٤[2].

وفي نفس العام أيضاً طلبت مصلحة الصحة من الأجزاجية -أصحاب الأجزاخانات- أن يعلم كل منهم المصلحة عن القسم والشارع والنمرة الموجود بها أجزاخانته مع بيان أسمها أيضاً، وإذا كان لأحدهم أكثر من أجزاخانة يجب عليه أن يعين لكل منها مديراً عدا الأجزاخانة التي يديرها بنفسه، وعليه كذلك أن يطلب تصريحاً خصوصياً عن الأجزاخانات المعهود إدارتها لغيره[3]. كما نبهت على الأجزاجية في سنة ١٩٠٦ بعدم صرف المورفين إلا بمقتضى تذكرة من طبيب بشري أو بيطري مرخص له بممارسة الطب لأن المصلحة علمت أن بعض أصحاب محلات العطارة يبيعون الأمبول (الأنابيب) المحتوية على المورفين والمواد السامة الأخرى، وهو من المستحضرات الأقراباذينية المركبة بمقادير معينة ولا يجوز بيعها إلا في الأجزاخانات[4].

---

(١) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٥٩.

(٢) الوقائع المصرية: بتاريخ ٢٠مارس ١٩٠٤، ص٥.

(٣) نفسه: بتاريخ ١٩ديسمبر ١٩٠٤، ص٨.

(٤) نفسه: بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٠٦، ص٣.

وعندما تعددت شكايات الجمهور من انتشار عادة تناول المخدرات، وأصبحت عادة تناول الكوكايين بنوع خاص مألوفة كعادة التدخين من حيث العلانية جزعت مصلحة الصحة من ذلك ونشط الدكتور محمد شاهين باشا[1] إلى محاربتها فقام بتأليف لجنة خاصة من رجال المصلحة، وعهد إليها بوضع قانون جديد للمواد المخدرة ينص على وجود عقوبات تحول دون انتشارها والاتجار بها، كما تبحث هذه اللجنة الصحية في تنظيم تفتيش الصيدليات[2].

٣- الإدارة العامة:

وتضم الإدارات والأقسام الآتية:-

أ- قسم الأمراض العقلية:

ومهمته الإشراف على جميع الأعمال الخاصة بالأمراض العقلية وإدارة مستشفى العباسية والخانكة.

ب- معامل مصلحة الصحة العمومية:

وتنقسم إلى ستة أقسام:-

١- المعامل الرئيسية بالقاهرة.

٢- المعامل الإقليمية البكتريولوجية.

٣- المعامل البكتريولوجية الفرعية.

٤- معامل تحضير المادة الجدرية.

٥- مستشفى الكلب ومعهد باستير.

٦- المعامل البكتريولوجية المتنقلة.

وانقسمت المعامل الرئيسية إلى أقسام أخرى[3]، وقد قررت المصلحة في عام ١٩٢٤ إرسال طبيبين من أطبائها إلى أوربا للتدريب على تحضير أنواع المصل واللقاح في المعامل الكيماوية الكبرى تمهيداً لتأسيس معمل كبير في مصر يستحضر فيه كل مصل تحتاج إليه

---

(١) أنظر الملحق الخاص بتراجم الأطباء، ص٢٥٥.

(٢) الشرق الطبية: السنة الثانية، الجزء الخامس، مارس١٩٢٤، ص١٦٠.

(٣) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص ص ٥٩-٦٠.

المصلحة في محاربة الأمراض الوبائية ومن المعروف أن اللقاح الوحيد الذي كان يحضر في مصر في ذلك الوقت هو لقاح الكلب، وأن كل الأمصال واللقاحات الأخرى كانت تستورد من الخارج حتى مصل لسعة العقرب كانت ترسل مواده من مصر إلى أوربا حيث يحضر في معاملها الكيماوية لحسابها، فكان لابد من إنشاء معمل كيماوي مصري يجعل المصلحة في غنى عن الالتجاء إلى معامل أوربا[1].

جـ- قلم الخبير الصحي:

وظيفته إبداء الرأي في المسائل المحالة من الأقسام المختلفة.

د- قسم التفتيش الصحي:

يشرف على أعمال مفتشي الأقسام والتفتيش على أقلام الصحة ومراجعة التقارير والتحقيق في الشكاوى التي ترفع إلى المصلحة، وفحص المسائل الطبية الشرعية عند إختلاف الآراء فيها والمسائل المتعلقة بالعاهرات ومراقبتهن.

هـ- قسم الموظفين والمالية:

يشرف على جميع المسائل الخاصة بالتعيينات والتنقلات والترقيات والعقوبات والحسابات وفقاً للقانون المالي للموظفين.

و- السكرتارية الفنية:

تفحص جميع المسائل المتعلقة بأعمال مصلحة الصحة.

ز- قسم الرخص الطبية:

ويختص بالترخيص بمزاولة مهنة الطب وما يماثلها من المهن ومراقبة الأشخاص الذين يزاولون هذه المهن بطريقة غير شرعية واتخاذ ما يلزم من الإجراءات القانونية ضدهم[2].

حـ- السكرتارية العامة[3]:

وتحتوي على الأقسام الآتية:

---

(١) الشرق الطبية: السنة الثالثة، الجزء العاشر، أغسطس ١٩٢٤، ص١٥٩.

(٢) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٦٠.

(٣) نفسه: ص ص ٦٠-٦١.

١- قلم الترجمة.

٢- قلم النشر.

٣- قلم التسجيل والدفترخانة.

٤- قلم مختص بالمسائل العامة مثل الأعمال المتعلقة بالمؤتمرات والمعارض والمعاهد.

٥- قلم جمع القوانين.

وكانت بمثابة مكتب فني يقوم بجميع البحوث الفنية الخاصة بسياسة المصلحة العامة، وفي ١٩٢٩ أضيف على اختصاصها المسائل الخاصة بتقارير ونشرات المكتب الدولي للصحة العامة بباريس والقسم الصحي لعصبة الأمم، وكل ما له علاقة بالمؤتمرات الصحية، ونشر الأبحاث والمبتكرات الطبية والصحية(١).

ومما يستوجب الذكر أن مصلحة الصحة العمومية كانت تقوم ببعض المشروعات من أجل تحسين الصحة العامة كالمشروع الذي وضعته في عام ١٩٣٤ لإنشاء مراحيض قروية في ١٥٠ قرية سنوياً باعتبار ١٠٠ مرحاض لكل قرية، على أن يتكلف ذلك سنوياً ١٥,٠٠٠ جنيه، وقد حصلت أيضاً المصلحة على اعتماد بإنشاء خمسة مراحيض عمومية في المدن سنوياً لمدة ٢٠ عام وذلك بتكلفة ٢,٥٠٠جنيه سنوياً، وبذلك عمت هذه المنشآت عواصم المديريات والمحافظات في خلال ٢٠ عام(٢).

وعندما تعددت مسئوليات مصلحة الصحة وتضخمت ميزانيتها رؤى أن أعمالها تتعطل بسبب الحاجة إلى موافقة وزير الداخلية -بحكم مهام وظيفته- فقرر البرلمان جعل المصلحة وزارة، وأدرجت ميزانية الصحة تحت اسم "وزارة الصحة" التي تولى إدارتها وزير يعاونه وكيلا وزارة يباشران الشئون التي تتعلق بالصحة من خلال قسمين يكون على رأس كل منهما وكيل، والقسم الأول يضم:-

أ- المستشفيات (الرمد والمستشفيات العامة) والمعامل.

ب- مقاومة الأوبئة.

---

(١) مصباح النيل: العدد ١٨٥، بتاريخ ١١ديسمبر ١٩٣١، ص ص ١-٢؛ العدد ١٨٦، بتاريخ ١٥ديسمبر١٩٣١، ص ص ١-٢.

(٢) الأهرام: العدد الصادر بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٣٤، ص١٢.

جـ- الصحة العامة ويضم:

١- الأمراض المتوطنة.

٢- رعاية الطفل.

٣- مقاومة الحشرات والحيوانات الضارة.

٤- مراقبة الأغذية.

٥- المنازل غير الصحية والمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة.

أما القسم الثاني فيشتمل على:

أ- المرافق القروية وخاصة توفير مياه الشرب وتنظيم القرية.

ب- تنظيم مصر.

جـ- البلديات.

د- المجاري.

وقد تأسست وزارة الصحة بناء على مرسوم أصدره الملك فؤاد بتأسيسها في ١٧أبريل ١٩٣٦[١].

وفي عام ١٩٣٨ رأت الوزارة إنشاء قسم خاص لنشر الدعوة الصحية بين الأهالي وإرشادهم إلى القواعد الصحية العامة وأسس الصحة الشخصية، وفي عام ١٩٤٧ كان لهذا القسم سبعة عشر فرعاً، ومن وسائله في نشر الدعوة الصحية الأشرطة السينمائية وتوزيع النبذ وعرض التمثيليات الصحية والاستعانة بالراديو وإلقاء المحاضرات على الجمهور وفي المدارس والمجتمعات[٢].

وقد تأسس في عهد الوزارة معمل خاص للأمصال واللقاحات بالعجوزة في عام ١٩٤٠، وكان يقوم بتحضير أهم أنواع اللقاحات والأمصال كالمادة الجدرية ولقاح التيفوئيد ومصل الدفتيريا، وتصدير هذه الأمصال إلى البلاد الشرقية المجاورة[٣].

---

(١) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص ص ٦١-٦٢.

(٢) مصلحة السياحة والدعاية: تقرير وزارة التجارة والصناعة، ١٩٤٧، ص٥٠.

(٣) نفسه: ص ص ٥٠ - ٥١.

وقد استصدرت الوزارة في عام ١٩٤١ قانوناً لمعالجة أهالي مديرية الفيوم بالطريق الإجباري من مرضى البلهارسيا والإنكلستوما، وإتبعت منذ عام ١٩٤٦ نظاماً خاصاً لإيواء بعض مرضى الأمراض المتوطنة، وقامت بزيادة الوحدات العلاجية لهذه الأمراض حتى أصبحت في عام ١٩٤٦ ثماني وتسعين وحدة موزعة توزيعاً منتظماً بمعدل وحدة لكل مركز إداري، وقد أقر البرلمان ف عام ١٩٤٦ ما تقدمت به الوزارة ضمن برنامج السنوات الخمس لتعميم عمليات إبادة القواقع في جميع أنحاء مصر، واعتمدت لهذا الغرض ٧٥٠,٠٠٠ جنيه، أما مرضى الجذام فقد أنشئت من أجلهم قسماً خاصاً[١].

وقد أنشأت الوزارة قسماً خاصاً بمراقبة غش وفساد المواد الغذائية، كما أنشأت قسماً لمراقبة المواد الغذائية التي ترد إلى البلاد من الخارج وذلك حتى لا يسمح بدخول أو استهلاك المواد الغذائية التالفة أو المغشوشة[٢] ولتفشي الأمراض التناسلية قامت الوزارة بإنشاء قسم لعلاج الأمراض التناسلية والجلدية والوقاية منها، كانت تتبعه في عام ١٩٤٧ مجموعة من الوحدات بلغت ٣٨ وحدة في مختلف أنحاء مصر، وأنشئ مركز خاص لعلاج الجرب في القاهرة، ومركز خاص للرقابة على الأمراض التناسلية في القاهرة أيضاً، كما أنشأت الوزارة مكتبين لفحص الراغبين في الزواج فحصاً طبياً في مدينة القاهرة[٣].

كانت الوزارة تقوم بتنظيم أسابيع لمكافحة الأمراض كالأسبوع الذي نظمته لمكافحة السرطان في الفترة من ٢٣-٣٠ نوفمبر١٩٣٨، لأن الحالات المصابة بهذا المرض كانت تتطلب اهتماما كبيراً من ناحية الطب ومن ناحية الجمهور، فقد كانت هذه الأسابيع أشبه بالمؤتمرات الطبية[٤].

هكذا قامت مصلحة الصحة العمومية ووزارة الصحة بجهود كبيرة من أجل تحسين الصحة العامة في مصر بالقدر الذي سمحت به ميزانية الدولة.

---

(١) مصلحة السياحة والدعاية: مصدر سابق، ص٥٢.

(٢) نفسه: ص٥٣.

(٣) نفسه: ص ٥٠.

(٤) وزارة الصحة العمومية: أسبوع مصر لمكافحة السرطان في الفترة من ٢٣-٣٠نوفمبر١٩٣٨، مطبعة ا.ور. شندلر، القاهرة، ١٩٤١، ص٦٢.

٢- المكاتب والمجالس الصحية:

كان أهم ما قررته مصلحة الصحة العمومية في عام ١٩٢٤ إنشاء مكاتب فنية لنشر الدعوة الصحية في العواصم والمدن والقرى بواسطة الصور المتحركة، والنشرات، والكتب توزع على المدارس والكتاتيب ونقابات العمال بالإضافة إلى المحاضرات التي يلقيها الأطباء والمتخصصين في علم حفظ الصحة في المدارس والنقابات وبيوت التمثيل لتوعية الجمهور إلى النظافة وطرق العناية بالصحة(١).

وفي عام ١٩٣٤ رأت مصلحة الصحة أن تعيد تنظيم مكاتب الصحة على أساس جديد بحيث يتم ذلك في جميع المكاتب في خلال عشر سنوات، وتقسم مصر إلى ٤٠٤ وحدة ويكون عدد سكان الوحدة ٣٠,٠٠٠ نسمة تقريباً، يشرف على الصحة العامة بها طبيب يمنح ثمانية جنيهات في الشهر ومعه كاتب وساع ومساعد مبخر وزائرة صحية وملاحظان صحيان إحداهما للقيام بمراقبة المسائل الصحية والآخر لمراقبة الأعمال الوقائية لكي تسنح للطبيب الفرصة للإشراف على جميع الأعمال الصحية خصوصاً ما يتعلق منها بالمجالس المحلية والقروية، وقد أدمجت في الاعتماد الخاص بذلك المبالغ اللازمة لإعادة تنظيم مكاتب الصحة(٢).

كان مشروع مصلحة الصحة الخاص بالمجالس القروية من أهم المشروعات التي نفذتها المصلحة حيث تم إنشاء لجان في القرى من أهلها تتولى العناية بشئونها الصحية والإنفاق عليها، وكان مجلس مديرية بني سويف أول مجلس بين مجالس المديريات تطوع لتنفيذ مشروع المصلحة(٣).

كان من أهم المجالس الصحية "مجلس الصحة والمحاجر البحرية (الكرنتينات)" لأهميته في درء خطر الأمراض الوافدة واتخاذ الاحتياطات الوقائية ولذلك كان يرد له أنباء الأمراض والأوبئة المنتشرة ففي عام ١٩١٠ ورد له أن عدد الإصابات التي حدثت في مكة "بالهواء الأصفر" – أي الكوليرا– في ١٧ سبتمبر ١٩١٠ حوالي ٧٢ إصابة توفي منها ٦٩ وبلغ مجموع

---

(١) الشرق الطبية: السنة الثانية، الجزء الخامس، مارس١٩٢٤، ص١٦٠.

(٢) الأهرام: العدد الصادر بتاريخ ١٩أغسطس ١٩٣٤، ص١٢.

(٣) الشرق الطبية: السنة الثانية، الجزء الثالث، يناير ١٩٢٤، ص ١٤٠.

الإصابات من أول سبتمبر إلى ١٧ منه ٣٠٣ إصابة توفى منها ٢٦٧ بينما كان العدد في المدينة المنورة من ٧ سبتمبر إلى ١٤ منه ٢٣ إصابة توفى منها ١٨[١]، وذلك لتوخي الحيطة واتخاذ إجراءات وقائية للحفاظ على صحة الحجاج. والمعروف أن الحاج كان يقوم بدفع ٥٦٠ مليم "بصفة تأمين عن عوائد الكرنتينات" ملثما حدث في عام ١٩٠٤ حيث تم "رد مبلغ ٢٤٠ مليماً إلى كل حاج من مبلغ الـ٥٦٠ مليماً المدفوع منهم قبل سفرهم"، وذلك لأن "الحج هذا العام أعتبر نظيفاً" بناء على منشور أصدرته نظارة الداخلية[٢].

خاطبت الجمعية الطبية المصرية في يناير ١٩٢٤ رئيس الوزراء بشأن تعيين طبيب مصري لرئاسة مجلس الصحة والكرنتينات بدعوى "أن المصلحة مصرية قبل كل شيء، وكائنة في أرض مصرية، ويجب أن يكون على رأسها طبيب مصري، ويكفي الدول أن يكون لها ممثلون في المجلس الذي يقر جميع أعمال هذه المصلحة والذي يشير عليها بما يراه ضرورياً والذي يجتمع شهرياً لذلك"، وقد قدم هذا الخطاب لرئيس الوزراء الدكتور عيسى باشا حمدي[٣]، ولعل ما ذكرته بعض الجرائد عن ذهاب نية الحكومة إلى تعيين طبيب أجنبي في ذلك المنصب السبب في تفجر هذا الموضوع خاصة وأن المجلس كان ينعقد في مصر وفي تعيين طبيب أجنبي حرمان للأطباء المصريين من الاحتكاك بالمؤتمرات الدولية[٤].

وجدير بالذكر أن الاعتماد المقرر لتوسيع المصح البحري في عام ١٩٣٤ قد حدد بـ٩٠٠٠ جنيهاً[٥].

أما عن الإشارات الكورنتينية فقد كانت محل اهتمام كبير عند تطبيق المعاهدات الدولية الصحية، فالمتعارف عليه دولياً "أن تظل السفينة رافعة الأعلام أو تشعل النار ليلاً وفقاً لقانون

---

(١) الصحة: ١٩١٠، ص ٦.

(٢) الوقائع المصرية: العدد الصادر بتاريخ ٦ مايو١٩٠٤ ، ص٥.

(٣) أنظر الملحق الخاص بتراجم الأطباء، ص٢٤٨.

(٤) الشرق الطبية: السنة الثانية، الجزء الثالث، يناير ١٩٢٤، ص١٤١.

(٥) الأهرام: العدد الصادر بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٣٤، ص١٠.

الإشارات الاصطلاحية الدولية من وقت وصولها منبئة بالحالة الصحية التي هي عليها حتى تسلم إليها بطاقة المرور"[١].

كانت قرارات المجلس ملزمة كالقرار الذي اتخذه في عام ١٨٩٧ بأن السفن غير الملوثة القادمة من أحد الموانئ الموبوءة تجتاز قناة السويس تحت إشراف الحجر الصحي، ويصرح لها بحرية الجواز بعد أن يكشف عليها طبياً بثغر بورسعيد، ولكن على شرط أن يكون قد مضى عليها من ساعة قيامها من إحدى الموانئ إلى يوم وصولها بورسعيد عشرة أيام كاملة[٢].

أما بالنسبة لمجلس الصحة العمومية قبل إلغاؤه بمقتضى قرار ١٥ فبراير ١٨٨٤ وتأسيس مصلحة الصحة العمومية بدلاً منه فكان يقوم بإصدار قرارات تتعلق بما "يتبع إجراؤه في شأن الحيوانات النافقة بمرض ما والجلود الطرية أو غير المدبوغة"، وكذلك فيما يتعلق "بمنع نقل الكهنة والعظام الطرية بسبب مرض معين كالهيضة (الكوليرا)، وأن ما يوجد من هذه الأصناف في بلدة لابد أن يبعد عن محلات السكن، ويوضع في محلات مخصوصة تبخر ويختم عليها وتسد شبابيكها وأبوابها إلى أن يصدر المجلس فيها أمر جديد"، ومن قراراته أيضاً "إزالة المياه الراكدة ووضع كمية كبيرة من الجير غير المطفئ بقاعة منافذ مجاري المنازل وسد البالوعات سداً محكماً"[٣].

وفي عام ١٩٣٨ أصبح للتأمين الصحي إدارة عامة في وزارة المعارف تتولى الرقابة والإشراف والتفتيش، وكان القسط الأوفر من تنظيم العمل يقع على كواهل إدارات المعارف وأطباء وزارة المعارف، وتبعاً لذلك أنشئ للتأمين الصحي مجلس أعلى للإشراف عليه-مؤلف من وكيل وزارة المعارف رئيساً وكبيراً أطباءها وكبيرة طبيباتها وأستاذ علم الصحة بكلية الطب وأستاذ التربية الطبية بمعهد التربية ومدير مستشفيات وزارة الصحة وكبير أطباء الجامعة المصرية ومدير إدارة التأمين الصحي وثلاثة من أطباءه المعالجين[٤].

---

(١) الأخبار: ٧ يونيو ١٩٣٤، ص١.

(٢) الوقائع المصرية: ٩ أكتوبر ١٨٩٧، ص٥.

(٣) دار الوثائق: المنشورات والقرارات الصادرة في عام ١٨٨٣، ص ص ٣٥٠ – ٣٥٢.

(٤) المصور: ٢٩يوليو ١٩٣٨، ص٦٧٩.

طالبت صحيفة "الشفاء" في عام ١٨٨٧ بوجود "المجمع الطبي المصري" وحثت الأطباء على ذلك حتى أجيب طلبها، فنشرت في ١٥ مارس ١٨٨٨ خبر بعنوان "المجمع الطبي المصري" ذكرت فيه أن المجمع على وشك التأليف، "وذلك بهمة جمهور من الأطباء المصريين ورجال المعارف وبعض ولاة الأمور"(١).

هكذا استخدمت مصلحة الصحة العمومية جميع أدواتها في سبيل نشر التوعية الصحية في العواصم والمدن والقرى، وكان مشروعها الخاص بإنشاء المجالس القروية من أهم المشروعات التي نفذتها للعناية بالشئون الصحية، كما ساهم مجلس الصحة والمحاجر البحرية بدور كبير في الوقاية من الأمراض الوافدة.

٣- المستشفيات:

ذكرت صحيفة "الشفاء" في عام ١٨٩١: "وقد اصطلحت أحوال المستشفيات في مصر كثيراً في هذه الأيام، وحسن اعتقاد الأهالي فيها عن ذي قبل، وزاد إقبال المرضى عليها مما يؤيد قولنا أن تهربهم في الماضي منها كان سببه سوء الاعتناء بهم فيها مما يوجب الثناء على مصلحة الصحة من هذا القبيل"، فلا ريب أن هذه الصحيفة –التي تعد وثيقة طبية هامة– تشير بوضوح إلى مدى الإصلاح الطبي الذي حدث في تلك الفترة، وقد تجلى هذا الإصلاح في مستشفى "قصر العيني" حيث تم عمل إصلاحات كبيرة به حتى أصبح يحاكي أعظم مستشفيات أوربا، ولم يبق من المستشفى الأصلي سوى الهيكل الخارجي فقط وكل ما سواه جدد على قواعد الطب الحديث(٢).

وقصر العيني كما هو معلوم أسسه "كلوت بك" عام ١٨٣٧ وكان عبارة عن "بناء عظيم مربع قائم على أرض مساحتها تسعة آلاف متر مربع إلى شرقي القاهرة أمام جزيرة الروضة وعلى الضفة اليمنى من فرع النيل"، وكان يعالج فيه في بداية تأسيسه المدنيين والعسكريين على

---

(١) الشفاء: الجزء الثالث، السنة الأولى، مارس ١٨٨٨، ص١٥.

(٢) نفسه: الجزء الرابع، السنة الخامسة، مايو ١٨٩١، ص١٥٢.

حد سواء حتى عام ١٨٨٣ حيث انفصلت الجهادية وأصبحت تعالج في مستشفى العباسية، وصار قصر العيني للمدنيين فقط ووضع تحت إدارة مصلحة الصحة[١].

ولما كان هذا المستشفى مجاوراً لفرع النيل وكانت المياه في أيام التحاريق تشح في هذا الفرع وبالتالي يصبح موقع المستشفى غير مناسب للصحة نظراً لركود الماء وتحوله إلى مستنقع رأت الإدارة الجديدة أن تتدارك هذا الضرر فحفرت فيه قناة عرضها متر لبقاء الماء جارياً فيها في أيام الشح[٢].

والمستشفى كما تصفه الصحيفة في عام ١٨٩١ كان عبارة عن ثلاث طبقات، الطبقة الأولى تشغلها الإدارة، وبها قاعة أمراض العيون وقاعة أمراض الجلد، وقاعتين لمعالجة المومسات، وفي هذه الطبقة ما يشبه العيادة الخارجية -في يومنا هذا- حيث يتم فيها الكشف على المرضى الخارجيين، أما الطبقة الثانية فبها قاعات الأمراض الباطنة والأمراض التي تحتاج إلى جراحات فكل طبقة كانت تحتوي على عدة قاعات كبيرة كائنة الواحدة بإزاء الأخرى، ويفصلها ممشى طويل، وبلغ ارتفاع كل قاعة خمسة أمتار وعرضها من أربعة أمتار ونصف إلى خمسة أمتار، وعدد الأسرة في كل قاعة من ١٨ إلى ٢٤سريراً بحيث يكون لكل مريض من ٣٦ إلى ٤٠ متراً مكعباً من الهواء في مساحة تسعة أمتار مربعة، أما الشبابيك فكثيرة ومتقابلة بعضها في الجدار القائم إلى فناء المستشفى والبعض الآخر في جدار الممشى وقد فتحتها الإدارة الجديدة حتى السقف ليتوفر الهواء ويسهل تجديده، والسقف من الخشب أما الأرض فمن البلاط الأبيض أما الجدران فمدهونة بالزيت إلى إرتفاع متر ونصف ويجدد دهانها كل تسعة أشهر[٣].

أما عدد الأسرة فهو ٤٢٠ سريراً وقد تزداد إلى ٦٠٠، وفرش السرير من سلك الحديد بدلاً من القماش والقطن أو الصوف بحيث لا يحتاج المريض من المفروشات سوى ملاءة بسيطة تغطي الحديد وملاءة يلتحف بها والغرض من ذلك إمكان تطهير السرير وغسل مفروشاته

---

(١) الشفاء: الجزء الرابع، السنة الخامسة، مايو١٨٩١، ص ١٥٣.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه: ص ص١٥٣-١٥٤.

بسهولة، وبجانب كل مريض "طاولة من خشب مصقول ومدهون وظهرها من المرمر والصحفة والقدح والقصرية من الحديد المصفح بالمينا ولكل مريض قلته وملعقته"[١].

وفي زاوية كل طبقة مستراح ومغسل وحمام، أما المستراحات القديمة الثابتة فقد أعدمت مجاريرها وأبدلت بمستراحات نقالة، وهي عبارة عن قصارى أو كرادل مصنوعة من خشب السنديان المطلي بالقطران ويكرر طلاؤها كل يومين وهي مسدودة سداً محكماً بغطاء من النحاس وموضوعة تحت كرسي من رخام وفي كل مستراح أربعة من هذه الكرادل، والمكان الموجود فيه مهوى جيداً بشبابيك مفتوحة، وفي كل كردل يصب من ٢٠ إلى ٣٠ جراماً من سائل يسمى جيس Fluide Jeys وهو عبارة عن مادة الكريولين الخام وكلما أمتلأ الكردل أبدل بسواه وأنزل إلى خارج المستشفى من نافذة معدة لذلك ثم ينقل على عربة تنقل ٣٢ كردلاً إلى أرض واسعة بالقرب من مصر القديمة حيث يطرح براز المرضى معرضاً للجفاف بالهواء والشمس[٢].

أما ماء المغاسل والحمامات المستعمل فيجري في أنابيب إلى ثلاثة آبار، وفي كل مغسل ماء حار وماء بارد وهذان النوعان من الماء موزعان في أنابيب على جميع المستشفى[٣].

وفي هذه الطبقة توجد قاعة للعمليات الجراحية، وقاعة لمعالجة الجروح، وقاعة لإلقاء الدروس الإكلينيكية، ومحل لتناول الطعام خاص بالمرضى، وقاعة معدة للولادات الصعبة، وقاعة للعمليات الباطنية، أما قاعات التطهير وقاعات التشريح والكشف على الجثث فملحقة بمدرسة الطب، أما المطبخ والحمام ومغسل الثياب فموجود في بناء ملحق بالمستشفى، وفي الحمام مغطسان للحمامات الدوائية. وفي المغسل آلات لغسل الثياب بالبخار وبعد خروج الثياب من المغاسل تغلى لمدة عشرين دقيقة بالبخار زيادة في التطهير، وفي المستشفى قاعات للتطهير بواسطة فرنين أحداهما للتطهير بالحرارة الجافة وتطهر فيه الأشياء المعدنية كالآلات والأسرة، والآخر لتطهير الثياب والمنسوجات، والمكان المعد لذلك مؤلف من غرفتين إحداهما خارجية

---

(١) الشفاء: الجزء الرابع، السنة الخامسة، مايو ١٨٩١، ص١٥٤.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه.

للأشياء القذرة والأخرى داخلية لقبولها بعد تطهيرها، ولا يوجد اتصال بين الغرفتين إلا آلة التطهير، أما طعام المرضى فيختلف كل يوم بحسب الاحتياجات[1].

وظل قصر العيني يؤدي دوره في علاج المرضى وافتتحت مستشفيات أخرى مثل "المستشفى الحسيني" الذي أفتتح في عام ١٨٩٨ بشارع الحلوجي بالقرب من الحسين، وأعلنت عنه مجلة "طبيب العائلة" أنه "لمعالجة الأمراض العينية والجراحية والباطنية والنسائية والعصبية"، وقد أوضح الدكتور"ألفريد عيد" وهو ممن تلقوا تعليمهم الطبي في باريس ومن مؤسسي هذا المستشفى الأسباب التي دعت إلى تأسيسه فقد كثرت رسائل القراء المرضى من الريف وتساؤلاتهم حول وجود مكان بالقاهرة لعلاجهم وإجراء العمليات الجراحية يكون قليل النفقات حتى كان التفكير في إنشاء المستشفى الحسيني في مكان معلوم لجميع الوافدين إليه، وكان المستشفى عبارة عن غرفة كبيرة واسعة، ويحتوي على كل ما يحتاج إليه المريض للمعالجة، وفيه أسرة عمومية وأسرة خصوصية لمن تجرى لهم العمليات، وقد استكمل كافة الشروط الصحية والعلاجية من حيث النظافة ومعالجة المرضى، وكان الفقراء يعالجون به بالمجان أما القادرين نسبياً فيدفعون أجرة تناسب أهمية المرض والعلاج، وبخلاف المستشفى وغرفة العمليات الخصوصية توجد عيادة أيضاً والكشف فيها مجاناً للفقراء أيضاً أما من يستطيع أن يدفع الأجرة فتكون كذلك على حسب الحالة ومقدرة المريض، وكانت العيادة تفتح أبوابها لاستقبال المرضى لمدة ساعتين في اليوم من ١١ صباحاً وحتى الواحدة ظهراً، وكان المستشفى مجهزاً بكافة المعدات الجراحية والدوائية، والأفران الكبيرة المطهرة، وكانت قاعة العمليات تضارع في تنظيمها وترتيبها أحسن قاعات العمليات في مستشفيات باريس، ونظراً لإقبال المرضى وزيادة عددهم زيد عدد الأسرة. وتفاوت عدد الأسرة في الغرف فكان هناك غرف بسرير واحد وغرف بسريرين وأخرى بجملة أسرة على حسب رغبة المريض ومقدرته المادية[2].

---

(١) الشفاء: الجزء الرابع، السنة الخامسة، مايو ١٨٩١، ص ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) طبيب العائلة: الجزء الثاني، السنة الرابعة، ديسمبر١٨٩٨، ص٢٥؛ الجزء الثالث، السنة الرابعة، يناير ١٨٩٩، ص ص ٦١-٦٢؛ مارس١٨٩٩، ص٢٧٨.

تأسس مستشفى الكلب بشارع التوفيقية الذي أنشأته الجمعية الخيرية الإيطالية لمعالجة داء الكلب، وإفتتح في عام ١٨٩٨ وحضر الافتتاح جمهرة كبيرة من الأطباء والأعيان، وكان المستشفى تحت إدارة الدكتور الإيطالي "توتيني" المتخصص في معالجة داء الكلب[١].

وتشير مجلة "الشرق الطبية" أن عدد الوفيات بداء الكلب في عام ١٩٢٢ وصل إلى ٦٠% من المعقورين الذين عولجوا بمستشفى الكلب وربما يكون مرجع ذلك إلى تأخرهم أكثر من عشرة أيام عن عرض أنفسهم للعلاج أو بسبب عدم مواظبتهم على العلاج أو بسبب إصابتهم بأمراض أخرى[٢]وكان يعالج المرضى بـ٣ جنيهات تدفع مقدماً والفقراء مجاناً[٣].

وقد عمت المستشفيات مختلف أنحاء مصر، كما ورد في حسبة الاعتمادات المفتوحة على احتياطي الحكومة العمومي في عام ١٩٠٥ والمخصصة للمصالح الصحية الآتي كما هو مبين بالجدول التالي[٤]:

المصالح الصحية	الإعتماد المفتوح جنيه مصري	المبالغ المنصرفة جنيه مصري	الباقي جنيه مصري
مستشفى أسوان	٨٨٩	٨٢٦	٦٣
مستشفى السويس	٣١٤٨	١١٥٥	١٩٩٣
مستشفى المجانيب بالقاهرة	١٧٥٢	٧٢١	١٠٣١
محل للغسيل بمستشفى قصر العيني	٦١٤	٤٩٢	١٢٢
تجديد أساسات مستشفى بنى سويف	١٢٣	٠٠	١٢٣
بناء أفران لحريق القاذورات بالقاهرة	١٦٥٢٣	٧٨	١٦٤٤٥
مصاريف غير منظورة	١٩٤٠	٤٠٩	١٥٣١

(١) طبيب العائلة: الجزء الثاني، السنة الرابعة، نوفمبر ١٨٩٨، ص١١٤.

(٢) الشرق الطبية: السنة الأولى، الجزء الثالث، ديسمبر١٩٢٢، ص٧.

(٣) الوقائع المصرية: بتاريخ ٢٣ أبريل١٩٠٦، ص٨.

(٤) نفسه: أول يوليو ١٩٠٥، ص٨.

ويلاحظ أن الشئون الصحية كانت من أولويات الحكومة في عام ١٩٠٥ بدليل تخصيص هذه المبالغ لإنشاء المستشفيات كمستشفى أسوان والسويس ومستشفى المجاذيب (أي مستشفى الأمراض العقلية)، حتى مغاسل قصر العيني لم تهملها الحكومة، وكذلك تجديد أساسات المستشفيات مثل مستشفى بني سويف، وللدواعي الصحية اهتمت ببناء أفران لحرق القاذورات.

بينما كانت الإعتمادات المفتوحة حتى عام ١٩٠٩ كالآتي بالجدول[١]:

المصالح الصحية	الإعتمادات الأصلية جنيه مصري	الإعتمادات المنقولة جنيه مصري	المنصرف حتى يناير ١٩١٠ جنيه مصري
مستشفى المجاذيب بالخانكة	٣٠,٠٠٠	١٢,٠٠١	١١٥٨
مستشفى المجاذيب بالعباسية	١٠,٠٠٠	٦٢٦	٥٧
بناء جناح للمجاذيب في مستشفى مجاذيب العباسية	٧٧٩٦	٥٦٢٨	٤٦٨
احتياطات صحية لمقاومة الطاعون البشري	٢٨٢٥٠	٩٥٣٢	١٣٠٤
إنشاء جناح للأمراض العفنة في مستشفى بنها	٢٥٥٠	٤٢٤	٩
مستشفى الأمراض العفنة بالإسكندرية	٩١٢٠	٩١٢٠	...

ويلاحظ أنه كان هناك اهتمام بمستشفيات الأمراض العقلية وذلك؛ لأن المريض العقلي يشكل مصدر خطر على نفسه وعلى الآخرين. ومما يستوجب الذكر أنه سنة ١٩٣١ قسمت مستشفى الخانكة إلى قسمين أحدهما للمجرمين المجانين من الرجال، والثاني للمرضى العاديين. وقد أنشئت أربعة أقسام جديدة في المستشفى يسع كل منها ٦٠ مريضاً، وكان من المنتظر أن تخفف هذه الأقسام من الازدحام لولا إدخال ٥٠٠ مريض من المدمنين للمخدرات، ومما يجدر ذكره أن تجربة علاج الإدمان -في ذلك الوقت- قد حبطت اللهم إلا طائفة قليلة جداً من

(١) الوقائع المصرية: بتاريخ ١٣ أبريل ١٩١٠، ص٩.

المدمنين، وكان الأمل الوحيد للعلاج هو جعل الحصول على المخدرات متعذر. كان في مستشفى الخانكة في عام ١٩٣١حوالي ١٤٦٧ مريض وفي مستشفى العباسية ١٦٧٠مريض وبلغ عدد الذين دخلوا مستشفيات الخانكة والعباسية في نفس العام ٢٢٢٥، والذين خرجوا أو توفوا ٢٠٣٥وقد توفى في الخانكة ١٩٨ وفي مستشفى العباسية ٢٩ ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى حالة الضعف الجسمي الشديد التي كان عليها المرضى عند دخولهم وعلاوة على المرضى الذين دخلوا هذين المستشفيين دخل ٧٥٢ شخصاً في المستشفيات المحلية التابعة لمصلحة الصحة العمومية[١].

طرحت مصلحة الصحة العمومية مناقصة في عام ١٩٠٨ عن إنشاء مستشفى للرمد بمدينة أسيوط[٢]، ومما تجدر الإشارة إليه أن المستشفيات المتنقلة كانت أول أداة في مكافحة الأرماد في مصر عندما بدئ بمكافحتها بشكل منتظم في عام ١٩٠٤، إذ استقر الرأي وقتئذ على إيجاد مستشفى متنقل للقيام بهذا العمل على غرار ما كان متبعاً في روسيا حينئذ. وكان أهم ما يميز هذه المستشفيات أنها تقوم بالمعالجة الرمدية في أي مكان، وتنقل العلاج لأبواب المرضى فهذه المستشفيات تعد عاملاً مهماً في استئصال شأفة الرمد الحبيبي والأرماد الحادة الواسعة الانتشار بمصر، وقد ساعد على انتشار أمراض العيون كالرمد الصديدي والحبيبي عدم معرفة الأهالي بطرق الوقاية منها، وشدة حرارة الطقس، وانتشار الذباب، وكثرة الأتربة وعدم توفر الوسائل الصحية وخاصة في الأقاليم، أما المستشفيات الثابتة فكانت بعاصمة كل مديرية وفي معظم المحافظات مستشفى رمدي ثابت وكان تلاميذ المدارس أهم فئة عولجت بهذه المستشفيات فضلاً عن المحاضرات التي كانت تلقى للمحافظة على سلامة العيون، والإعلانات الحاوية للإرشادات اللازمة عن كيفية تجنب العدوى والتي توزع على الجمهور، واللقاءات الجماهيرية التي تعقد بالعامية مع جماهير النساء المترددات على العيادات الخارجية في كيفية تنظيف أطفالهن والعناية بعيونهم[٣].

---

(١) الشرق الطبية: العدد الثالث، السنة الحادية عشرة، ديسمبر ١٩٣٢، ص١٢.

(٢) الوقائع المصرية: بتاريخ ١٠أكتوبر ١٩٠٨، ص٨.

(٣) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٨٠.

كان من أخص أعمال المستشفيات المتنقلة التي تتولى معالجة الأهالي في المناطق البعيدة عن عواصم المراكز، مباشرة المعالجة الرمدية في المدارس الإلزامية التي هي مرعى خصب للرمد الحبيبي والرمد الحاد، والمعالجة الرمدية بالمدارس الابتدائية الأميرية كان يقوم بها أطباء الرمد التابعون لوزارة الصحة بناء على موافقة وزارة المعارف، وقد بلغ عدد طلبة المدارس الابتدائية الأميرية الذين عولجوا علاجاً منظماً ١٢٠٧٥ في عام١٩٣٧[١].

ومن أجل القيام بالأبحاث الخاصة بأمراض العيون وخاصة اكتشاف جرثومة الرمد الحبيبي خصص لهذا الغرض معمل رمدي صغير في كل مستشفى من مستشفيات الرمد بطنطا وأسيوط والمنصورة وبني سويف والزقازيق منذ إنشاء هذه المستشفيات، ثم نقلت هذه المعامل إلى مستشفى الخيام الرمدي بالجيزة في عام ١٩١٨ وكون منها معمل واحد. وفي عام ١٩٢٣ تبرعت لجنة المدافن البريطانية بمبلغ ٦٦٠٠ جنيه لبناء معمل رمدي على قطعة أرض من أملاك الحكومة ملاصقة لمستشفى الرمد بالجيزة تخليداً لذكرى من قتلوا من المصريين في الحرب العالمية الأولى، كما منحت الحكومة المصرية اعتمادا قدره ألف جنيه لتأثيثه. وقد تم بناؤه في ٢٦ يناير١٩٢٥، ولما كان معظم المال الذي ينفق على هذا العمل من موارد إنجليزية فقد إتفقت الحكومة المصرية والمندوب السامي البريطاني على أن يوضع الاعتماد المخصص لذلك بالبنك الأهلي بإسم "الحساب المشترك" تحت إشراف لجنة خاصة، وأن يعين لهذا العمل أخصائيان أوربيان أحدهما بصفة مدير للعمل وجراح شرف للمستشفى، ويكون الأول أخصائياً في الجراحة الرمدية والثاني أخصائياً في الباثولوجيا الرمدية، ويعاونهما اثنان من الأطباء الرمديين المصريين، ولا تقتصر فائدة هذا المعمل على كونه معهداً لتعليم فن الرمد بمصر والتخصص فيه فقط بل هو معهد للأبحاث في الأمراض الرمدية المنتشرة بمصر[٢].

وبما أن معظم الأطباء الذين تحتاج إليهم مستشفيات الرمد هم من خريجي مدرسة الطب الذين لم يتخصصوا في الرمد فقد صار من المحتم أن يوضع نظام لتدريب الأطباء المعينين حديثاً في المستشفيات الرمدية، ويشمل هذا النظام إلقاء محاضرات (نظرية وعملية) في فن الرمد

---

(١) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٨١.

(٢) نفسه: ص٨٢.

لمدة شهر كامل كل ستة أشهر بمعرفة أطباء المعمل الرمدي التذكاري بالجيزة ومدير قسم الرمد ومساعديه، وقد بدئ في هذا النظام في عام ١٩١٢ واستمر حتى عام ١٩١٨ وكانت المحاضرات تلقى في أحد مستشفيات الرمد إلى أن أمكن تخصيص مستشفى كبير من الخيام بالجيزة لهذا الغرض ولكن رؤى أن هذا المستشفى أضيق من أن يسع العدد اللازم من المرضى لتمرين الأطباء التمرين الكافي فانتهى التفكير إلى بناء مستشفى ثابت بالجيزة افتتحه الملك فؤاد رسمياً في ١٣ مارس ١٩٢٦[١].

أنشئ معهد الأبحاث في نوفمبر ١٩٢٢ وجعل جزءًا من معامل الصحة، ثم فصل عنها ونقل إلى مبنى في شارع القصر العيني وكان يشمل الأقسام الآتية:-

١- قسم الكيمياء الحيوية.

٢- قسم الحشرات الطبية.

٣- قسم الديدان الطفيلية.

٤- قسم الحيوانات الطفيلية.

٥- قسم الباثولوجيا الإكلينيكية.

٦- محطة أبحاث الملاريا بالخانكة.

٧- محطة أبحاث الفيلاريا (التي تسبب داء الفيل).

بالإضافة إلى مستشفى الأمراض المتوطنة التي تلحق بالمعهد ويقبل بالمستشفى التي تعد قسماً من أقسامه المرضى الذين تستدعى حالتهم بحثاً أوفى حيث يعالجون من الأمراض المتوطنة والطفيليات[٢].

وفي عام ١٩٣٢ عندما نشرت مجلة "المقتطف" مقالاً هاماً بعنوان "حالة مصر الصحية في الوقت الحاضر" للدكتور محمد شاهين باشا[٣]، كانت معاهد العلاج منثورة في كل ربوع مصر فكان لا يخلو مركز من مستشفى، ولا عاصمة مديرية من مستشفى عمومي كبير، ولا

---

(١) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٨٢.

(٢) نفسه: ص٨٣.

(٣) أنظر الملحق الخاص بتراجم الأطباء، ص٢٥٥.

قرية كبيرة من عيادة خارجية مع تيسير وسائل التشخيص بإنشاء المعامل بكافة أنواعها وتزويدها بالأجهزة المختلفة حتى أن مصر في عام ١٩٣٢ كان بها ٨١ مستشفى عمومي[١] ويرجع ذلك إلى جهود مصلحة الصحة العمومية التي لم تدخر وسعاً في تحسين حالة المستشفيات بإدخال كل إصلاح ممكن عليها سواء كان ذلك في أبنيتها أو في تأثيثها وتزويدها بكل مبتكر حديث في عالم الطب[٢].

ولما كانت مصر منذ القدم موطناً لأمراض كالبلهارسيا والإنكلستوما فقد وجهت إليها العناية بنوع خاص وأنشئت المستشفيات والمستوصفات لمعالجتها ففي ٣١ مارس ١٩٣٤ افتتحت عيادة الإنكلستوما التاسعة للعمل بمنيا القمح بالمستشفى المركزي وكان العلاج بها مجاناً[٣].

كما وجهت العناية أيضاً إلى معالجة الجذام واهتمت الصحف بنشر تكاليف علاجه في مستشفيات الجذام فكانت الدرجة الأولى بها تتكلف ٤٠٠ مليم يومياً، والدرجة الثانية ٢٠٠ مليم يومياً، والدرجة الثالثة الممتازة ٢٠٠ مليم يومياً، أما الدرجة الثالثة العادية فمجاناً. وكانت هذه الأسعار تعتبر في المتناول إذا ما قورنت بغيرها من المستشفيات فقد كانت الدرجة الأولى في مصحة فؤاد بحلوان بـ٨٠٠ مليم يومياً، والدرجة الثانية ٤٠٠ مليم يومياً، والثالثة الممتازة٢٠٠ مليم يومياً، أما الدرجة الثالثة العادية فمجاناً، ويجوز أن يصحب المريض بالدرجتين الأولى والثانية أحد الأقارب على أن يدفع عنه مبلغ ٤٠ قرشاً يومياً، وإذا كان المريض طفلاً لم يتجاوز الخامسة من عمره جازت مرافقته بلا مقابل في الدرجات الأولى والثانية والثالثة الممتازة[٤].

وجدير بالذكر أن الحكومة أعلنت في عام ١٩٣٤ برنامج مشروعات الصحة وقد أدرج ضمن هذه المشروعات مشروعات الطب العلاجي، وكان ضمن ما أعلن أنه سوف ينشأ في خلال خمس سنوات خمسون مستشفى مركزياً بالأقاليم، ومائة مستشفى قروياً، وكذلك أدرجت

---

(١) المقتطف: أكتوبر ١٩٣٢، ص٢٧٩.

(٢) مصباح النيل: العدد١٨٥، السنة الخامسة، ١١ديسمبر ١٩٣١، ص٢.

(٣) الأخبار: ١١ أبريل ١٩٣٤، ص٣.

(٤) نفسه: ١٦ يونيو ١٩٣٤، ص٣.

في هذا القسم المستشفيات الرمدية اللازم إقامتها في خمس سنوات لكيلا تخلو منطقة من مستشفى يعالج أمراض العيون المنتشرة بكثرة، وقد أدمج ضمن المشروعات العلاجية أيضاً إنشاء مستشفى للأمراض العقلية بأسيوط والإسكندرية لأن الحاجة كانت ماسة إليهما وكذلك توسيع مستشفى العباسية والخانكة لأنهما اكتظا بالمرضى بدرجة كبيرة وذلك لكي يجد كل مريض عقلي مكاناً يعالج فيه، وكذلك توسيع مستشفى الحميات بالقاهرة لكثرة الإقبال عليه من ناحية ومن ناحية أخرى لكي يتم الاستغناء عن الأكشاك والمآوى المؤقتة التي يضطر إليها في وقت الأوبئة لإيواء المرضى فيها، وإنشاء ٥٣ مستشفى جديد للحميات على أن يكون لكل مستشفى من هذه المستشفيات والمستشفيات القديمة سيارة لنقل المرضى وجهاز للتطهير في كل مركز، وكان من المطروح أيضاً إنشاء مستشفى للواحات البحرية وإقامة بناء جديد لمستشفى سيدي براني[١].

وأعلنت الحكومة المبالغ المخصصة لإتمام مشروعات الصحة العامة وكانت كالآتي[٢]:

المبلغ	المشـــــــروع
٤٧٧٠٠٠	إنشاء ٥٣ مستشفى للحميات
٨٤٣٠	شراء ٣٠ سيارة نقالة، ١٥ سيارة لإنتقال الأطباء والمفتشين.
٤٩٨٠	شراء ٣١ ماكينة تطهير لكي يكون بكل مركز واحدة.
٢٠٠٠٠	توسيع مستشفى الأمراض المتوطنة التابع لمعهد الأبحاث بإنشاء قسم يسع ٥٠ سرير
١٤٠٠٠	بناء ٢٠ مستشفى أنكلستوما متنقل.
٤٠٠٠٠٠	إنشاء مستشفيين بالوجهين البحري والقبلي للسل يسع كل منهما ٥٠٠ سرير.
٥٦٠٠٠	توسيع مستشفى السل بالعباسية من ١٠٠ إلى ٥٠٠ سرير.
٨٠٠٠	إنشاء ١٠ مستوصفات للأمراض الصدرية.
٢٧٢٠٠٠	توسيع مستعمرة الجذام بأبي زعبل من ١٠٠ سرير إلى ٢٠٠٠ سرير.
٦٠٠٠٠	إنشاء مستشفيين بكل منهما ٥٠ سريراً بطهطا وملوى.

(١) الأهرام: ١٩ أغسطس ١٩٣٤، ص١٢.

(٢) نفسه: ٢٠ أغسطس ١٩٣٤، ص ص ١٠ – ١٣.

٣٠٠٠٠٠	إنشاء مستشفى لأمراض النساء والولادة بأسيوط يسع ٥٠ سرير.
٣٠٠٠٠	إنشاء معهد ومستشفى للسرطان بالقاهرة يسع ٥٠ سريراً.
١٥٠٠٠٠	إنشاء أقسام جديد يسع كل منها ٥٠ سريراً بمستشفيات بنها والمنيا وأسيوط والفيوم ودمنهور.
٦٧٥٠٠٠	إنشاء ٢٥ مستشفى مركزياً يسع كل منها ٤٥ سريراً.
٢٣٢٥٠٠٠	إنشاء ٥٠ مستشفى قروياً.
٧٠٠٠	إنشاء ٢٨ عيادة أسنان تلحق بالمستشفيات العمومية.
١٢٥٠٠٠	إنشاء ٥٠ عيادة للأمراض الجلدية والزهرية.
٦٠٠٠٠	إنشاء ١٠ أقسام أشعة.
٤٠٠٠٠	إنشاء ٢٠ ماكينة للمياه والإنارة بالمستشفيات المركزية.
٣٠٠٠	إنشاء ورشة لعمل الأطراف الصناعية.
١٣٢٠٠٠	إنشاء ٧ مستشفيات رمدية ثابتة.
٣٣٥٠٠	إنشاء ٢٣ فرعاً رمدياً بالمستشفيات العمومية والمركزية.
٥٦٦٠٠	توسيع ١٣ مستشفى رمدياً.
٢٥٠٠	إنشاء مستشفى رمدي متنقل.
٤٠٠	إنشاء ٨ عيادات رمدية بالمدارس الأميرية.
٢٠٠٠٠٠	إنشاء مستشفى للأمراض العقلية بالإسكندرية يسع ٥٠٠ مريض بشرط أن يكون قابلاً للتوسيع تدريجياً حتى يأوى ١٠٠٠ مريض.
١٥٠٠٠٠	إنشاء مستشفى بأسيوط يسع ٣٥٠ مريضاً على أن يكون قابلاً للتوسيع تدريجياً ليكفي ١٠٠٠ مريض.
١٠٠٠٠٠	توسيع مستشفى العباسية ليأوى ٢٥٠٠ مريض.
١٠٠٠٠٠	توسيع مستشفى الخانكة ليأوى ٢٥٠٠ مريض.
٣٩٧٨٠	توسيع مستشفى الحميات بالقاهرة.
٦١٥٠	إنشاء مستشفى بالواحات البحرية بما فيه التأثيث.
٨٦٥٠	إقامة مبنى جديد لمستشفى سيدي البراني.

ويتبين من ذلك أن الحكومة قد خصصت جانباً كبيراً من ميزانيتها للمشروعات الصحية وهذا يدل على مقدار اهتمامها بالصحة العامة.

ومن المستشفيات التي تأسست ويستوجب ذكرها مستشفى الدمرداش، ففي عام ١٩٢٩ تبرع "عبد الرحيم الدمرداش باشا" بمبلغ مائة ألف جنيه لبناء مستشفى لعلاج الفقراء بدون فارق في الجنسية وذلك بجزء من المبلغ ورصد الباقي لسد نفقات إدارة المستشفى على أن يكون لمصلحة الصحة العمومية الإشراف على أعماله وإدارته[١].

وقد تولت مصلحة المباني الأميرية بوزارة الأشغال إنشاء المستشفى على شارع الملكة نازلي بالعباسية في جانب من قطعة أرض ممتدة الأطراف يملكها المتبرع، وتم البناء وإفتتح في ٥ مايو ١٩٣٠، وباشرت مصلحة الصحة العمومية تجهيزه بما يجعله في مصاف المستشفيات الراقية فبلغت نفقات هذا البناء والتجهيز ما يقرب من الأربعين ألف جنيه، وكان لعبد الرحيم الدمرداش باشا إعجاباً خاصاً بالأطباء الإنجليز مما حمله على الاشتراط أن يكون كبير أطباء المستشفى وكبيرة ممرضاته إنجليزيان. فنفذت المصلحة رغبته وأسندت إدارة المستشفى إلى الطبيب الإنجليزي البارع والجراح الدكتور"ستيفن" الذي كان مديراً للمستشفى الأميري ببورسعيد. وتوافد على المستشفى المرضى من الفقراء والفلاحين بشكل كبير وشغلت في عام ١٩٣٤ جميع أسرة المستشفى التي بلغت ١٢٠ سرير من الدرجة الأولى إلى الثالثة، والمستشفى كان عبارة عن ثلاث مبان ذات طابقين ومتصلة بعضها ببعض بواسطة ممر ويلى هذا المباني بناء خاص بالعيادات الخارجية في مختلف التخصصات كالجراحة والباطنة والرمد، وكان به صيدلية يأخذ منها المرضى أدويتهم بالمجان وبالإضافة إلى أقسام المستشفى يوجد قسم للأشعة ومعمل كيماوي أكلينيكي مزودان بأحدث الأجهزة[٢].

كان العمل بالمستشفى في إزدياد مستمر وتقدم سريع ويدل على ذلك التقرير الذي وضعه الدكتور ستيفن، فقد بلغ عدد المرضى الذين دخلوا المستشفى وأقاموا فيه مدة العلاج ٢٠٣٣١ مريضاً في سنة ١٩٣٣ يقابلهم ١٩٠٩١ مريضاً في سنة ١٩٣٢، أما عدد مرضى

---

(١) الأهرام: ٢٦ أغسطس ١٩٣٤، ص١٠.

(٢) نفسه.

العيادة الخارجية سنة ١٩٣٣ كان حوالي ٤٠٤٥٩٤ يقابلهم ٣٥٠١٧٦ في سنة ١٩٣٢، ومن أهم أقسام المستشفى قسم الجراحة، وقد أجريت به ٨٧٩ عملية جراحية في سنة ١٩٣٣، وكان به ٢٨ سريراً فقط. أما المرضى الذين ترددوا على عيادته الخارجية فبلغ عددهم ٢٧ألف مريض تقريباً يقابلهم ٤٤ ألف مريض في العام الأسبق، والسبب في هذا النقص في العدد أن الكثير من العامة نفروا مدة من المستشفى لأن الأطباء كانوا يقومون بتطعيم كل المترددين على هذا القسم بالمصل الواقي من مرض الجدري على أثر تكرار ظهور حوادث الجدري بين المترددين على القسم، كما كان في قسم الأمراض الباطنية ١٢ سريراً استفاد منها ٢٦٧ مريضاً مقيم بالمستشفى. أما العيادة الخارجية فقد بلغ عدد المترددين عليها ٧٧٧٢٩ مريضاً، وهذا الفرق الشاسع بين العددين يدل على مقدار ما يعانيه الأطباء في هذا القسم من رفض كثير من المرضى الذين يستحقون العلاج بالمستشفى، وهناك قسم الرمد الذي عولج به ٢٦٨ ألف مريض وأجريت فيه ٩ آلاف عملية جراحية، أما قسم أمراض النساء فقد عولجت في عيادته الخارجية ١٢ ألف مريضة وأجريت به ٣٥٧ عملية جراحية و٥٧ ولادة، وعولج في قسم أمراض الأنف والأذن والحنجرة ٢٣ ألف مريض وتمت فيه ٢٨٣ عملية جراحية[١].

ولا نستطيع أن نغفل الدور الذي قامت به الجمعيات الخيرية بشأن إنشاء المستشفيات لإيواء المرضى الفقراء والأيتام والبؤساء، مثل "جمعية المواساة" في الإسكندرية التي قامت بإنشاء مستشفى كبير، وعُد هذا العمل الأول من نوعه في المجال الخيري في عام ١٩٣٤، وكذلك "الجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة" التي قامت أيضاً مستشفاها الكبير[٢].

ونظراً لانقضاء عامين من بدء العمل بمستشفى الملك فؤاد الأول في أول نوفمبر١٩٣٥ فقد نوهت جريدة "الأهرام" عن دور هذا المستشفى التابع لمستشفى المواساة بالإسكندرية، ومما يذكر أن عدد الأسرة التي أشغلت داخل المستشفى بلغ ٧٥٨٥٤ سريراً بمرضى من جميع الأجناس والأديان، وقد بغ عدد مرضى الدرجة الأولى ١٣٢٦، بينما مرضى الدرجة الثانية قد بلغ عددهم ٧١٣٤، أما الدرجة الثالثة (الممتازة) فبلغ عددهم ١٣٥١٦، وقد بلغ عدد المرضى

---

(١) الأهرام: ٢٦ أغسطس ١٩٣٤، ص١٠.

(٢) الأخبار: ٢٤ مايو ١٩٣٤، ص١؛ ٧ يونيو ١٩٣٤، ص١.

بالجناح الخاص بالسكة الحديدية ١٠٥٠٢، أما الدرجة الثالثة (المجانية) فوصل عدد المرضى إلى ٤٢٠٧٦، وقد بلغ عدد المرضى الذين عولجوا بالعيادة الخارجية خلال الفترة ما بين نوفمبر١٩٣٥ وحتى نوفمبر ١٩٣٧ حوالي ١٣٥٧٢٥ مريضاً صرفت لهم الأدوية مجاناً[١].

أما مستشفى الحوض المرصود فهو المستشفى الذي تعالج به المومسات سواء المرخص لهن وغير المرخص لهن من سكان العاصمة وبعض المدن الأخرى القريبة من القاهرة، ويقع هذا المستشفى في الجزء الجنوبي الشرقي من المدينة، وكان في عام ١٩٣٣ عبارة عن بناء قديم نوعاً مضى على إنشائه قرن وربع قرن تقريباً، وقد استعمل هذا البناء قبل أن يكون مستشفى للعاهرات كسجن للنساء ومصنع تابع لوزارة الحربية يرجع إلى عهد محمد علي. ومما تجدر الإشارة إليه أنه بفضل العلاج في هذا المستشفى اختفت حالات التشوه المروعة بالوجه والأعضاء التناسلية لدى العاهرات التي كانت في السابق، فبين ٨٣١ إصابة زهرية وجدت بالمومسات وأشباه المومسات (البغايا السريات) ممن عولجن بمستشفى الحوض المرصود من عام ١٩٢٦ وحتى عام ١٩٣٣ وجد ٤٦٥ منهن أو ٥٦% من مجموعهن بهن علامات بسيطة من علامات الزهري[٢].

كثيراً ما إلتمس المترددون على المستشفيات وخاصة في الريف من وزير الصحة إفتتاح فروع جديدة للتخصصات التي هم بحاجة إليها، مثلما التمس المترددون على مستشفى دسوق المركزي من وزير الصحة إيجاد فرع طب الأسنان بهذا المستشفى لحاجة المرضى إليه[٣]، وكذلك افتتاح فرع الرمد بمستشفى البداري في ٢١ نوفمبر١٩٣٧[٤]. وأحياناً يلتمس الأهالي إرسال الأدوية مثل أهالي قرى حوش عيسى بالبحيرة الذين التمسوا من وزارة الصحة سرعة إرسال الأدوية لمستشفى قرى حوش عيسى لأنه يوجد مستشفى بلا دواء[٥].

---

(١) الأهرام: ٧ نوفمبر ١٩٣٧، ص٧.

(٢) النشرة الفنية لمصلحة الصحة العمومية: العدد الثاني، السنة الأولى، المطبعة الأميرية، القاهرة، سبتمبر١٩٣٣، ص٢٨.

(٣) الجهاد: ٢ مايو ١٩٣٦، ص٦.

(٤) الأهرام: ١٧ نوفمبر١٩٣٧، ص٨.

(٥) الجهاد: ٥ مايو ١٩٣٦، ص٥.

أما مستوصفات الأطفال، ففي عام ١٩٢٣ عملت الثلاثة عشر باستمرار أثناء السنة ماعدا مستوصف أسيوط الذي أغلقه مجلس مديرية أسيوط في أول يونيو ١٩٢٠ بحجة قلة المال اللازم للإنفاق عليه، وكان البناء قد أنشئ خصيصاً في عام ١٩١٨ ليكون مستوصفاً للأطفال ومدرسة للدايات بدلاً من البناء المستأجر الذي استخدم لهذا الغرض مدة خمس سنوات وعلى ذلك فالبناء الجديد لم يستعمل للغرض الذي بنى لأجله إلا مدة سنتين فقط، ويمكن القول بأن هذه المستوصفات كانت تعتبر كمعاهد لرعاية الأطفال إذ تلقن الأمهات الإرشادات اللازمة للعناية بأطفالهن من حيث المحافظة على صحتهم والطرق المناسبة لتغذيتهم والملابس الملائمة لأجسامهم، وكانت تجتهد رئيسات المستوصفات في غرس عادة النظافة في الأمهات، وهذه الغاية الأخيرة كان من الصعب إدراكها مع الحالة المتردية التي كانت عليها مساكن الأهالي وخلوها التام من كافة دورات المياه والمرافق اللازمة للغسل[١]، فضلاً عن علاج الأطفال بقصر العيني ففي عام ١٩٢٣ زيد عدد الأسرة بهذا المستشفى ونشأت هذه الزيادة من استخدام الدور الأرضي كعنابر للمرضى، وكذلك من التوسع في استعمال القسم الخاص باللقطاء إذ أن هذا القسم الذي كان فيما مضى مخصصاً للقطاء دون سواهم أصبح يعالج به الأطفال[٢].

كان للأجانب مشاركات في ميدان العلاج بمصر فقد وهب الخواجات "توماس كوك" وولده الحكومة المصرية موقع وبناء وأدوات المستشفى الصغير الذي كانوا يديرونه لمدة سنوات بالأقصر، وكان ذلك في عام ١٩٢٣، وقامت مصلحة الصحة بإعادة فتحه بعد أن تمت أعمال الترميمات والإصلاحات لمعالجة أهالي مركز الأقصر البالغ عددهم حتى ذلك العام ٤٥٠٠٠ شخص بدلاً من تكبد مشاق السفر إلى قنا أو أسوان للعلاج في المستشفيات هناك[٣].

وفي عهد وزارة الصحة كانت مصلحة المستشفيات الجامعية تشرف على مستشفى فؤاد الأول الذي وضع حجر الأساس له الملك فؤاد عام ١٩٢٨ وابتدأ في استقبال المرضى عام ١٩٣٦، وبلغ عدد أسرته في عام ١٩٤٧ حوالي ١٤٤١ سرير موزعة على ثلاثين قسماً. وكان

---

(١) الشرق الطبية: السنة الأولى، الجزء العاشر، أغسطس ١٩٢٣، ص ص ٩-١٠.

(٢) نفسه: السنة الأولى، الجزء الرابع، يناير ١٩٢٣، ص٨.

(٣) نفسه: ص٧.

عدد المرضى الذين دخلوا المستشفى في عام ١٩٣٧ حوالي ١١٩٥٥ وأصبحوا ٢١٠٦٩ في عام ١٩٤٦، وتلحق بهذا المستشفى عيادة خارجية فأصبح العلاج مستمراً طوال النهار صباحاً ومساءاً، وفي عام ١٩٤٦ بلغ عدد المرضى المترددين على العيادة الخارجية ١٠٢٨٥٥٦ مريضاً[١].

كما كانت الوزارة تشرف على مستشفى قصر العيني وقد أدخل على هذا المستشفى كثير من التعديلات والإنشاءات، وفي عام ١٩٤٥ بلغ عدد المرضى الذين عولجوا به ٢٢٨٢٢ مريضاً، ووصل عدد الأسرة في عام ١٩٤٧ إلى ١٢٠٠ سرير[٢].

وكذلك كانت تشرف على مستشفى فؤاد الأول للأطفال وقد كان هذا المستشفى قبل عام ١٩٢٤ تابعاً لجمعية رعاية الطفل، وكان عدد أسرته ٦٣ سريراً ثم ضم إلى مستشفيات الجامعة فأصبح عدد أسرته ١١٨ سريراً. وكان عدد المرضى بالعيادة الداخلية عام١٩٣٦حوالي ١٢٤٦ مريضاً وصل إلى ٢٥٠١ في عام ١٩٤٥، وفي عام ١٩٣٦ كان عدد مرضى العيادة الخارجية ٣٥٢٣٢٥ مريضاً، وفي عام ١٩٤٥ بلغ عددهم ٥٧١٨٥٥ مريضاً[٣].

كانت هناك عيادات خاصة بمثابة المستشفيات ومنها العيادة الخاصة بالتوليد والجراحة التي أشارت إليها مجلة "طبيب العائلة" في عام ١٩٠٢، وكانت تتوفر فيها شروط النظافة والتطهير والتعقيم، وكان بها قسمان: أحدهما داخلي معد للتوليد والعمليات الجراحية فقط وكان يجوز لأقارب المرضى مرافقة مرضاهم في هذا القسم مقابل مبلغ يدفعونه، والثاني خارجي تعالج فيه الأمراض ولاسيما التي تحتاج إلى جراحات، وقد خصص يوم الخميس من كل أسبوع للنظر في صحة الأطفال الرضع وأمراضهم وإرشاد الأمهات إلى أفضل الطرق لتربية الأولاد والعناية بهم صحياً[٤].

---

(١) مصلحة السياحة والدعاية: مصدر سابق، ص ص ٥٣-٥٤.

(٢) نفسه: ص ٥٤.

(٣) نفسه.

(٤) طبيب العائلة: الجزء الثاني، السنة الثامنة، ديسمبر١٩٠٢، ص٢٥.

هكذا يتضح دور مصلحة الصحة ووزارتها في إصلاح أحوال المستشفيات وإنشاء مستشفيات جديدة في كافة أنحاء مصر وهذا العمل يعتبر من الأعمال الرائدة لمصلحة الصحة والهيئات التابعة لها.

٤- مستعمرات الجذام:

كانت مصر سباقة إلى إنشاء معازل للجذام فيها، وقد بدأت مصلحة الصحة بالعناية بمرض الجذام منذ عام ١٩٢٩، وأخذت تسير بخطوات واسعة في تدبير طرق الفحص والعلاج وتبحث دائبة عن سائر المجذومين بكافة أنحاء مصر رجاء العناية بهم، وقد أنشأت تحقيقاً لهذه الغاية مستعمرة للمجذومين من الرجال[١]مقرها بأبي زعبل لعلاج وعزل المجذومين وكان عدد الأسرة بها ٢٧٥ سريراً[٢]، ومستشفى للمجذومات من النساء، وعيادات متنقلة وثابتة لضحايا هذا الداء العضال بالأقاليم[٣].

ويقع مستشفى الجذام بالقاهرة بشارع السيوفية وبه معزل مخصص للنساء فقط، وهو عبارة عن قسم داخلي يسع ١٥٥ سريراً، ويوجد به عيادة خارجية وله فروع مثل فرع إمبابة والقلعة، أما عيادات الجذام بالأقاليم فكان عددها في عام ١٩٣٩ ثمانية ومراكزها الأصلية في طنطا والزقازيق والمنيا وسوهاج والإسكندرية والمنصورة وشبين الكوم وقنا، وكانت تنتقل كل عيادة من هذه العيادات بواسطة سيارة خاصة بين مركزها الأصلي وأربعة فروع مجاورة، ويعالج المجذومون بهذه العيادات باعتبارهم مرضى عيادة خارجية، وكان العلاج بالمجان[٤].

وكانت هذه المعازل والعيادات مزودة بما يلزمها من الممرضات الزائرات اللاتي يكتشفن المرضى المستجدين ويقمن بإحضارهم إلى الأطباء، وكذلك يباشرن معالجة المرضى الذين أقعدهم المرض في منازلهم فلا يستطيعون مغادرتها، فضلاً عن تعليم الأهالي أبسط الطرق التي تسمح بتفادي العدوى، ففي البلد الذي يوجد فيه مرضى كثيرون بالجذام تكون نفقات إقامتهم

---

(١) جريدة مؤتمر الجذام الدولي: العدد الأول، يوم الاثنين ٢١مارس ١٩٣٨، ص ص ٣-٤.

(٢) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص١٠٠.

(٣) جريدة مؤتمر الجذام الدولي: العدد الأول، يوم الاثنين٢١مارس١٩٣٨، ص٤.

(٤) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص١٠٠.

عبئاً كبيراً على الميزانية، ومن جهة أخرى فإن طريقة حبس المرضى تبعث فيمن لم يعزل بعد روح الميل إلى الاختفاء، ولذلك فإن مادام حجز المرضى سيكون في الواقع جزئياً فإنه سيؤدي إلى أخطار جسيمة، وأن الطريقة الوحيدة التي تؤدي الغرض تقضي بإقامة ملاجئ للذين أقعدهم المرض ومستشفيات للذين يكون مرضهم معدياً ومستوصفات (عيادات) متنقلة لعلاج الآخرين(١).

ألقيت محاضرات عديدة للتعرف على أحدث الطرق لعلاج هذا الداء العضال، ومنها المحاضرة التي ألقيت في ٣ فبراير ١٩٢٧ عن "الجذام وعلاجه بجميع بقاع الأرض"، وقد ألقاها أحد الأطباء الأجانب بكلية الطب بالقاهرة بحضور عدد وافر من الأطباء، وبعد أن وصف هذا الطبيب بإسهاب الجذام معززاً أقواله بمناظر عديدة بالفانوس السحري لكثير من الحالات التي تكلم عنها، كما ذكر إنه يعالج ببعض البلاد وبنجاح أكيد بنبات اسمه " Hydrocarpus Wightiana" ينبت في البلاد الحارة، وهذا النبات كان يعتبر أحد المستحدثات في علاج الجذام(٢).

ومما يحسب لمصلحة الصحة أنها جعلت بعض أطبائها يتخصصون في هذا المرض، وأوفدتهم لدراسته في البلاد التي يشتد فتكه بها(٣).

ونظراً لأن مرض الجذام كان يشكل خطورة كبيرة على المجتمع فكان هناك اهتمام من قبل الحكومة به تمثل في إنشاء مستعمرات للمجذومين – أي ملاجئ– لذوي الحالات المتأخرة ومستشفيات لناقلي العدوى، وعيادات متنقلة للمرضى في مراحل المرض الأولى.

---

(١) جريدة مؤتمر الجذام الدولي: العدد الأول، يوم الاثنين ٢١مارس١٩٣٨، ص٧.

(٢) المجلة الطبية المصرية: العدد الأول، السنة العاشرة، أول مارس١٩٢٧، ص١٠.

(٣) نفسه: العدد الأول، السنة الرابعة عشر، يناير ١٩٣١، ص٦٣.

٥- المعامل:

بدأت معامل الصحة العمومية في أول أمرها بإنشاء "المعمل الكيماوي الخديوي" في عام ١٨٨٥، وكانت مهمته قاصرة على القيام بتحليل المواد الغذائية من الوجهة الكيماوية كالمسلى واللبن والمياه وبعض الأدوية. ولم تكن أعماله ذات نطاق واسع فعدد العينات التي قام بفحصها في السنوات الأولى لإنشائه لم تتعد مائتي عينة[١].

وفي عام ١٨٩٤ فكرت مصلحة الصحة في توسيع اختصاصه حتى يقوم بالفحص البكتريولوجي لأن ذلك يساعد في مكافحة الأمراض المعدية، وفي عام ١٩٠٠ أضيف إلى "المعمل الكيماوي الخديوي" بناء صغير للمعمل البكتريولوجي وسمى المعمل باسم "المعهد الفني لمصلحة الصحة" وذلك للقيام بالتحاليل البكتريولوجية، ثم اتسعت دائرة أعماله مما أدى إلى بناء طابق علوي للبناء القديم في عام ١٩١٢، ثم بناء جناح إضافي وإعادة تجديد بناء مدرسة الطب البيطري وإضافته إليها كملحق لها وقد تم ذلك في عام ١٩٢٥. وفي عام ١٩١٧ أستبدل اسم المعاهد الفنية باسم "معامل الصحة العمومية" ولم تقتصر فائدة أعمال المعامل في التشخيص البكتريولوجي على مدينة القاهرة بل كان للأقاليم أيضاً نصيب من أعمالها ولسرعة القيام بالفحص أنشئت معامل بالأقاليم[٢].

ويقوم قسم التشخيص البكتريولوجي بفحص العينات التي ترد عليه من جميع جهات مصر عدا التي يوجد بها معامل إقليمية، وترسل إليه العينات من أقسام وزارة الصحة ومستشفياتها العمومية والرمدية وعياداتها ومن الأقسام الطبية التابعة للمصالح الحكومية والوزارات مثل مصلحة السجون ووزارة المعارف والأوقاف فضلاً عن عينات الأطباء الخصوصيين، ويشمل الفحص تشخيص الأمراض الآتية[٣]:

- الأمراض الوبائية كالكوليرا والطاعون والأنفلونزا.
- الأمراض المعدية كالتيفوس والتيفود والدوسنتاريا والحمى والجمرة الخبيثة وغير ذلك.

---

(١) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٩٠.

(٢) نفسه: ص٩٠-٩١.

(٣) نفسه: ص٩١.

- الأمراض السرية كالزهري والسيلان.
- الأمراض المتوطنة مثل البلهارسيا والملاريا والإنكلستوما.

وقد رؤى في قسم تحضير اللقاح في عام ١٩٢٦ أن يعهد إلى معامل القسم بتحضير الطعم الواقي ضد التيفود للاستغناء عن جلبه من الخارج فحضرته المعامل بكميات كبيرة بالإضافة إلى اللقاحات الأخرى التي تحتاجها مصر مثل لقاح الكوليرا والطاعون(١).

أما قسم الميكروفوتوغرافيا فقد أوجد في عام ١٩٢٦ وتنحصر أعماله في تصوير الميكروبات المختلفة بالآلات الفوتوغرافية اللازمة، بينما يقوم القسم الكيماوي وفروعه بالتحاليل الكيماوية الخاصة بالمواد الغذائية كالمسلى واللبن والدقيق والعقاقير سواء التي تستوردها وزارة الصحة أو يستوردها الجمهور والصيدليات(٢).

ولقسم المياه فرعان الأول يختص بالقيام بالتحاليل الكيماوية للمياه، والقسم الثاني بالتحاليل البكتريولوجية لها، ويقوم القسم الأول بالفحص الكيماوي الدوري الأسبوعي لمياه النيل وفحص عينات مياه الآبار التي تستعمل للشرب أو للاستخدام الصناعي، بينما يقوم القسم الثاني بفحص أسبوعي لمياه موارد الشرب بمدينة القاهرة والجيزة وحلوان والمعادي وفحص دوري كل شهر للمرشحات في جميع أنحاء مصر وكذلك الفحص البكتريولوجي لمياه الآبار(٣).

ويقوم أطباء المعامل علاوة على أعمالهم بإجراء أبحاث فنية عن المواد الغذائية والأمراض المتوطنة، وتنشر هذه الأبحاث أولاً في المجلات الأجنبية حتى إذا ما تجمع منها العدد الكافي تطبع في مجلات بعنوان "تقارير ومذكرات المعامل"(٤).

وأنشئ القسم الباثولوجي في عام ١٩٢٨ ويقوم بفحص العينات المرسلة من وحدات وزارة الصحة والأقسام الطبية بالمصالح الحكومية، كما كان يفحص عينات الأفراد بمقابل مادي وكانت الأقسام السالفة الذكر هي أقسام المعامل(٥).

---

(١) الشرق الطبية: العدد السادس، السنة الحادية عشرة، مارس١٩٣٣، ص١٣.

(٢) تقدم العلاج: العدد الثاني، السنة الثانية، فبراير١٩٢٩، ص٢١.

(٣) نفسه: العدد الثالث، السنة الثانية، مارس ١٩٢٩، ص١٧.

(٤) الطبيب المصري: العدد الرابع، السنة الثانية، ١٥ أكتوبر١٩٢٢، ص٨٠.

(٥) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٩٤.

أما عن المعامل البكتريولوجية الإقليمية ففي عام ١٩٢٤ أفتتح أول معمل بكتريولـوجي إقليمي في مدينة السويس؛ لأنها الباب الشرقي لمصر للقادمين من البلاد التي تكثر فيها بعـض الأمراض الوبائية فأهمية وجود المعمل بها كبيرة لاسيما إبان موسم الحج، وفي نفس العام أفتتح أيضاً معمل بورسعيد، وفي عام ١٩٢٦ أفتتح معمل أسيوط ثم توالى افتتاح المعامل فأفتتح معمل الأقصر، وفي عام ١٩٣١أفتتح معمل المنصورة ثم الفيوم عام ١٩٣٢، وفي عام ١٩٣٦ معمـل المنيا، وفي عام ١٩٣٨ معمل طنطا[١].

وفي عام ١٩٢٧ أفتتح معمل باثولوجي بمستشفى الإسكندرية العمومي للقيام بالأبحـاث الباثولوجية البكتريولوجية التي يتطلبها المستشفى ومستشفى الرمد والعيادات السرية وهو بـذلك يؤدي الأعمال التي كان يؤديها معمل بلدية الإسكندرية لوزارة الصحة، وفي عام ١٩٢٨ أفتـتح معمل فرعي جديد بمستشفى الحميات بالقاهرة ومعمل باثولوجي فرعي أيضاً بالإسكندرية عـام ١٩٣١[٢].

كان يتبع معامل الصحة معمل بكتريولوجي متنقل مجهز لإجراء الفحص فـي أوقـات الأوبئة على مقربة من المكان الذي ينتشر فيه المرض الوبائي، ومن المعامـل الهامـة معمـل تحضير المادة الجدرية الذي أنشأته مصلحة الصحة عام ١٨٩٦، وقد أجرت المصلحة في خلال عشر سنوات من عام ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٣٩ تطعيماً عمومياً لسكان مـصر مـرتين ضـد الجدري بالمادة المحضرة في هذا المعمل[٣].

انتشر غش الألبان بصورة كبيرة وتفاوتت الأحكام الصادرة في قضايا غش الألبان مـا بين الغرامة من ١٠٠ وحتى ٣٠٠ قرش وكذلك الجلد حتى ثلاث جلدات[٤]، وفي عـام ١٩٣٥ عرض على المجلس الأعلى للألبان مشروع إنشاء معمل لتعقيم الألبان بالقناطر الخيرية – وقد وافق المجلس على هذا المشروع وقدرت النفقات اللازمة لهذا المشروع بمبلغ ١٨ألف جنيه، وقد

---

(١) الدكتور: العدد الثاني، السنة الأولى، يوليو١٩٤٧، ص٩.

(٢) الشرق الطبية: العدد الثالث، السنة الحادية عشرة، ديسمبر١٩٣٢، ص١١.

(٣) الدكتور: العدد الثالث، السنة الأولى، أغسطس ١٩٤٧، ص١٢.

(٤) الوقائع المصرية: ٥ نوفمبر١٩٢٣، ص٨.

طلبت وزارة الزراعة من وزارة المالية الموافقة على صرف هذا المبلغ من ميزانية عام ١٩٣٦، وقد جهز هذا المعمل على مقتضى الأنظمة الصحية والوسائل المتبعة في الدول الأوربية، وكان المعمل يقوم بتوزيع الألبان على المنازل والمستشفيات، ولاريب أن هذا المشروع كان يعتبر على جانب من الأهمية العظيمة لأن نظام حلب الماشية وبيع الألبان وتوزيعها كان لا يجري على الطرق الصحيحة التي تضمن صحة الجمهور(١).

وفي عام ١٩٣٧ واصل رجال تفتيش صحة القاهرة حملتهم لمكافحة غش اللبن في أنحاء القاهرة، وقد نجحت هذه الحملة إلى درجة قل معها الغش وأصبح الجمهور يطمئن إلى أنه يتناول لبناً سليماً لم تضف إليه المياه ولم ينزع منه الدسم، ولكن بائعي الألبان لجأوا إلى إبتكار وسيلة للغش وهي نقص الكمية التي تباع باستخدام مكاييل ذات قاع مزدوج يتخلله فراغ فيبدو المكيال من الخارج أكبر من حجمه الحقيقي من الداخل -وبذلك يستطيع البائع أن يسرق من المشتري حوالي الربع أو الثلث من كل رطل يبيعه له- وقد لاحظ رجال الصحة هذا الغش غير أنه لما كان لا يدخل في اختصاصهم الصحي، فقد كتبت وزارة الصحة إلى مصلحة الموازين والمكاييل- تقترح تكليف باعة اللبن بدمغ مكايلهم تمهيداً لتوقيع العقاب على من تضبط معه مكاييل ناقصة أو غير معروفة، وبمقتضى هذا الاقتراح يستطيع الجمهور أن يحمي نفسه من الغش بملاحظة المكاييل، والامتناع عن معاملة البائع الذي يستخدم المكاييل المغشوشة(٢).

وإلى جانب المعامل الحكومية تأسست معامل كيماوية أهلية منها -على سبيل المثال- معمل الصيدلي الكيماوي "شلهوب بك" مدير ومحرر مجلة "الفوائد الصحية"، وذلك للبحث عن تحليل سائر المواد الكيماوية من عضوية وغير عضوية، كما كان المعمل يقوم بالأبحاث "الميكروسكوبية وكل ما يتعلق بالمباحث الكيماوية سواء بالتحليل أو بالمعاينات النظرية"(٣).

كان لمشتركي بعض المجلات الطبية مزايا كمشتركي مجلة "الصحة"، فكان كل ما عليهم هو تقديم غلاف آخر عدد وصل إليهم من هذه المجلة عند طلب إجراء أي تحليل في معمل

---

(١) الأهرام: ٣١مارس ١٩٣٥، ص٢.

(٢) نفسه: أول نوفمبر ١٩٣٧، ص٥.

(٣) الفوائد الصحية: الجزء الثالث، السنة العاشرة، أول مارس ١٩٠٢، ص٩١.

المسيو "ليون هيبير" – صيدلي كمياوي حيوى وبكتريولوجي من متخرجي مدرسة الكيمياء بكلية العلوم بليون في فرنسا– مدير وصاحب امتياز هذه المجلة، وذلك للحصول على بعض التحاليل مجاناً أو بخصم يصل إلى ٥٠%، وكان هذا المعمل يعد من أكبر معامل مصر وأقدمها، وكان يضارع أكبر معامل أوربا الكيماوية، ولذلك اختارته كثير من الجمعيات والمستوصفات لإجراء كافة التحاليل الكيماوية والميكروسكوبية[١].

هكذا يتضح أن المعامل كانت نوعان حكومي وأهلي، وقد وجد أصحاب المعامل الأهلية في الصحف والمجلات الطبية الفرصة للإعلان عن معاملهم.

٦- مدرسة الطب:

عندما اعتلى إسماعيل عرش مصر في عام ١٨٦٣ كان شغوفاً بتقدم أهلها فأراد أن يجعل الرقي الأدبي والعلمي يتمشى مع الرقي المادي، ومن أجل ذلك أوسع المدرسة الطبية تشجيعاً وإصلاحاً، فأعاد الدكتور "برجرى بك" الذي رفع له بعد ذلك تقريراً ذكر فيه تقدم العلوم الطبية بمصر ونوه عن وجود أساتذة بارعين من أبناء مصر، وكان رأيه أن يتولى رئاسة المدرسة الطبية –التي كانت قد نقلت من أبي زعبل إلى قصر العيني في عام ١٨٣٧– أحد مشاهير الأطباء الوطنيين فأجابه إسماعيل وأمر بتعيين الدكتور محمد علي باشا البقلي[٢] الجراح الشهير وتولى رئاستها من عام ١٨٦٣ وحتى عام ١٨٧٩، وفي فترة رئاسته خطت المدرسة خطوات واسعة في سبيل التقدم الطبي وصارت ملجأ لطلاب العلوم الطبية حتى لغير المصريين من السوريين والأرمن[٣].

والمعروف أن الخديو إسماعيل أخذ على عاتقه منذ توليه الأريكة الخديوية إرجاع المعاهد العلمية على النمط الفرنسي، وكان تلاميذ مدرسة الطب في ذلك الوقت ١٠٠ تقريباً يؤخذون من المدارس الإعدادية والثانوية، ويعملون مجاناً ويسكنون ويأكلون ويلبسون على نفقة

---

(١) الصحة: ١٩١٠، ص٣.

(٢) أنظر الملحق الخاص بتراجم الأطباء، ص٢٥٧.

(٣) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص ص ٢١-٢٢.

الدولة، كما خصصت لهم مرتبات شهرية، وكانت الدراسة باللغة العربية مقسمة إلى ست فرق ذات امتحانات سنوية يحضرها العلماء والأعيان ومشاهير الأطباء، ويبعث المتفوقون إلى أوربا لإكمال دراستهم بقصد أن يعودوا مدرسين، وكان على رأس كل فرقة أنجبها وهو مكلف بإعادة الدروس للتلاميذ كل مساء ويُسألون أسبوعياً فيما أخذوه، وكان الأساتذة يعربون كل سنة أحسن المؤلفات الأوربية ويصدرون أسبوعياً مجلة أسمها L'Abeille Medicale ينشرون فيها جميع المعلومات الطبية والعلمية الحديثة، وملخص ما تنشره المجلات العلمية، وبهذه الطريقة كانت المدرسة سائرة مع خطوات التقدم العلمي، كان الأساتذة في ذلك الوقت عشرون وكلهم مصريون أتموا دراستهم في أوربا وليس بينهم أجنبي غير الدكتور"جاستنيل" أستاذ الكيمياء والطبيعة[١].

وجدير بالذكر أن الدكتور الإيطالي "روسي" -الحائز على جملة ألقاب والعضو بمعاهد علمية كثيرة – أشاد في كتابة الذي قدمه إلى ملك إيطاليا في عام ١٨٦٩ بدقة النظام الطبي المتبع في مصر كما أثنى على الطرق العلمية المتبعة في دراسة الطب، وفي عام ١٨٧٩ إعتزل الدكتور محمد علي البقلي[٢] وخلفه طبيب أجنبي وبعد إحالته على المعاش في عام ١٨٨٣ تقلد رئاسة المدرسة وقصر العيني الدكتور عيسى باشا حمدي[٣]، ولمنزلته في نفوس أولى الأمر اتسعت المدرسة لتسع ٥٠٠ طالباً ودخلت في عهد جديد فقد استطلع في رحلاته لعواصم أوربا حالة الدراسة الطبية في جامعاتها واقتبس نظاماً صالحاً لمصر عرضه على نظارة المعارف التي عينت لجنة لفحصه مكونة من مدير الصحة وحكيمباشي الجيش وعيسى باشا وعدد من مشاهير الأطباء وبعض أساتذة المدرسة فوافقت عليه في عام ١٨٨٧، وجعلت الدراسة ست سنوات في القسم الطبي وأربعاً في الأجزاجية (الصيدلة) وثلاثاً في مدرسة القابلات، وجعلت المدرسة بمصروفات قدرها ١٥ جنيهاً، ولا يقبل فيها إلا من كان حاملاً لشهادة الدراسة الثانوية وقضى امتحان دخول المدرسة وعمره لا يقل عن ١٦ سنة، وكان المتقدم للامتحان النهائي يكلف بتقديم كتاب على مسألة طبية تسمى "تيزة" فإذا نجح أعطى لقب "دكتور"، وقضى هذا النظام بأن

---

(١) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص ص ٢٢-٢٣.

(٢) أنظر الملحق الخاص بتراجم الأطباء، ص٢٥٧.

(٣) أنظر الملحق الخاص بتراجم الأطباء، ص٢٤٨.

ينقطع أساتذة المدرسة للتعليم، وأن يعين الرئيس بناءًا على ترشيح لجنة الأساتذة وموافقة ناظر المعارف، وينتخب الوكيل من الأساتذة الأول ويعين المدرسون الأول من الثواني بدون امتحان مسابقة برأي مجلس الأساتذة، وعند عدم وجود مدرس ثان يُجري امتحان المسابقة ويعين الناجح معلماً ثانياً في البداية، وكان هذا هو النظام الذي سارت عليه المدرسة، كما وجد بها معامل الكيمياء والطبيعة المتسعة لتمرين الطلبة واعتنى بحديقة النباتات ونظمت على حسب الفصائل ووضع أمام كل نبات أسمه بالعربية واللاتينية، وافتتحت قاعة التشريح المرضى، وفي ذلك الوقت أنشئ معمل البكتريولوجيا – التي كانت في بدء نموها- كما أدخل التشريح الميكروسكوبي، ووجد معمل لتمرين الطلبة على عمليات الأجزاجية، وأدخلت دراسة التشريح المقارن. وفي عام ١٨٨٥ فتحت أبواب العيادة الخارجية للجمهور وتردد عليها المئات من المرضى حتى أن اللورد كرومر ذكر في تقريره: "أنه يخشى الاضطرار لقفلها لازدياد عدد المترددين عليها"، واستمر هذا النظام حتى استقال "عيسى باشا حمدي"[١] في أكتوبر ١٨٨٩، وكان للأساتذة جمعية طبية أكلينيكية، وكانوا بصدور "مجلة الصحة" التي كانت حافلة بالمقالات العلمية والتعريبات الطبية الحديثة، كما كانت الكتب التي تدرس في المدرسة من تأليفهم أو تعريبهم[٢].

ظل قصر العيني مرتبطاً بالمدرسة وقتاً طويلاً حتى تولى "حسن باشا محمود"[٣] رئاسة الصحة العمومية عام ١٨٨٤ فطلب فصلهما، بمعنى أن أطباء العيادات يكونون تابعين لمصلحة الصحة، وأساتذة المدرسة تابعين للمعارف ولا يكون لهم عمل بعيادات المستشفى. وقد عارض "عيسى باشا" ذلك فشكلت لجنة برئاسة "نجران باشا" وكيل الخارجية ومن رئيس المدرسة ووكيل الصحة وأطباء غير موظفين، وقررت عدم قبول الفصل إلا أن إدارة الصحة عادت فطلبت أخذ قلم المحاسبة بما أنها المكلفة بغذاء المرضي وشراء الأدوية والملبوسات والمرتبات فأجازت الداخلية ذلك. وفي عام ١٨٩٠ تعين "حسن باشا محمود" رئيساً للمدرسة، وفي عام ١٨٩٣ حدث

---

(١) أنظر الملحق بتراجم الأطباء، ص٢٤٨.

(٢) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص ص ٢٣ -٢٤

(٣) أنظر الملحق الخاص بتراجم الأطباء، ص٢٤٣.

اضطراب داخلي فيها وكثرت الانتقادات حول الخطة المتبعة في المدرسة ظنا أن القصد منها إضعاف التعليم العالي فلا يستطيع المصريين الاستغناء عن المساعدة الأوربية، إذ كانوا يكلفون مدرس الأمراض الجلدية بتدريس الرمد ومدرس قانون الصحة بتدريس أمراض الجلد حتى اضطر كثير من الأساتذة إلى الانقطاع مما أضر بمستقبل المدرسة، وكذلك الكف عن إرسال البعثات العلمية الحكومية لأوربا فانقضى زمن لم يوجد فيه من المصريين من هم أكفاء لتولي التدريس في مدرسة الطب، وقصرت المدرسة مهمتها على تخريج الأطباء اللازمين للمصالح الحكومية، وقد أنقصت مدة الدراسة إلى أربع سنوات، وحلت اللغة الإنجليزية في التعليم محل العربية، وحذف تعليم التاريخ الطبيعي، ووضع نظام جديد للمدرسة التي اتخذت أساتذتها من الإنجليز وغيرهم(١).

وفي عام ١٩٠٧ وسع نطاق البعثات من جديد وبدأ بعض الميسورين يعلمون أبناءهم في الخارج، وقد بلغ إحصاء البعثات المصرية لدراسة الطب ٩١ طالب في عام ١٩١٠ حتى وصل عدد الدارسين بالخارج في عام ١٩١٩ حوالي ٢١٠ طالب، وظل العدد في تزايد مستمر(٢).

ومما يستوجب الذكر أن مندوب كلية الجراحين البريطانية قد أشاد بتلاميذه في امتحان عامي ١٩٠٩/١٩١٠ وقال عنهم:

"أنهم بلغوا درجة من التحصيل لم تعرفها المدرسة في سنيها الماضية"(٣).

وتعاقبت نظم مختلفة على مدرسة الطب منذ أن تولى أمرها الإنجليز إلى أن أدمجت في الجامعة المصرية، وتتلخص هذه النظم في الآتي(٤):-

- النظام الأول:

صدر في ١٥ يونيو ١٨٩٨ قرار من نظارتي الداخلية والمعارف بشأن تنفيذ المقترحات الواردة في تقرير الدكتور "كوبر برى"(٥)مع تعديلات أدخلت عليه، وقد نفذت المقترحات مع

---

(١) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص ص ٢٤-٢٥.

(٢) نفسه: ص٢٥.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه: ص ص ٢٦-٢٧.

(٥) كتب هذه التقرير في لندن في ٣ ديسمبر١٨٩٧، أنظر الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٢٦.

التعديلات في أول أكتوبر١٨٩٨، واقتضى ذلك ربط مدرسة الطب بالمستشفى حتى يعملان معاً، وتعيين ناظر لهما يكون مسئولاً أمام مصلحة الصحة التابعة لنظارة الداخلية من حيث إدارة المستشفى، وأمام نظارة المعارف فيما يتعلق بإدارة مدرسة الطب، ويشترك كلاً من ناظر الداخلية والمعارف في تعيينه بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة، وأنشئ مجلسان أحدهما للمستشفى والثاني للمدرسة ومناقشاتهما ومداولاتهما استشارية، وجعلت مدرسة الدراسة أربع سنوات – زيدت فيما بعد ثلاثة شهور– أما جدول الدروس فاحتوى على مختلف العلوم الطبية مع الاهتمام بالضرورات الملحة والأمراض المنتشرة كأمراض العيون والأمراض الجلدية الناشئة عن الأمراض التناسلية مثل (البثور البلخية) التي تنشأ عن الزهري وكذلك الأمراض الناشئة عن الديدان، وظل هذا النظام معمولاً به مع تغيير طفيف قضى بالاهتمام بعلمي الميكروبات والطفيليات. وجدير بالذكر أن مدرسة الطب اتفقت مع كلية الجراحين الملكية بلندن على قبول الحاصلين على دبلوم المدرسة للتخصص في الجراحة أو الأمراض الباطنية بعد تأدية الامتحان في علمي التشريح والفسيولوجيا، ومن أجل ذلك كانت الكلية تشرف على امتحانات المدرسة عن طريق مندوب يترأس لجنة الامتحان، وكذلك قبول طلبة السنتين الأولى والثانية في الكلية بدون امتحان.

– النظام الثاني:

وقد جرى العمل بهذا النظام على سبيل التجربة في عام ١٩١٩ خلال رئاسة الدكتور"ريتشاردس"، وقد صارت مدة الدراسة بمقتضاه خمس سنوات وثلاثة أشهر من أكتوبر وحتى يونيو.

– النظام الثالث:

أدمجت مدرسة الطب في أبريل ١٩٢٥في الجامعة المصرية، وأطلق عليها اسم "كلية الطب"، وألحقت بها مدرسة لطب الأسنان في نوفمبر ١٩٢٧، وفي ١٢ديسمبر ١٩٢٦ حدث تعديل في منهاج الكية الطبية بما فيها مدرستي الصيدلة وطب الأسنان ومدرسة القابلات، وصارت الكلية معدة لتخريج الحاصلين على درجة "بكالوريوس" في الطلب والجراحة في مدى خمس سنوات ونصف، كما صارت على استعداد لمنح درجة "دكتوراه" في الطب، و"ماجستير"

في الجراحة، و"دبلوم" في الرمد و"دبلوم" في أمراض المناطق الحارة وكذلك "دبلوم" في قانون الصحة، وأيضاً "دبلوم" في جراحة وطب الأسنان، و"بكالوريوس" في الصيدلة، ولكل من هذه الدرجات العلمية منهج خاص.

وفي عام ١٩٢٧ تم التوسع في تنظيم كلية الطب وتشييد مستشفى جديد يسع ١٢٠٠ سريراً على النمط الحديث، وتجديد الكلية وتجهيزها بالمعامل، ووقع الاختيار على جزيرة الروضة مكاناً لهذا المستشفى، ووضع حجر الأساس له في ١٦ ديسمبر ١٩٢٨[١].

وإلى جانب كلية الطب وجد "المعهد الصحي" الذي أفتتح في عام ١٩٣٦ لتخريج المعاونين الصحيين جرياً وراء سنة التقدم في نظام هذه الفئة من الموظفين. ونظراً لأن المسائل الصحية كانت بحاجة إلى عناية كبيرة خاصة وأنه يتعذر على أطباء الصحة في المدن أو الريف – مهما كثر عددهم– أن يقوموا بجميع هذه المسائل، فمما لاشك فيه أن الإكثار من عمال الصحة ووجودهم بين الأهالي في الريف والحضر يساعد على انتشار الدعاية الصحية وهو الأمر الذي كانت تسعى إليه مصلحة الصحة العمومية[٢].

ولأول مرة في تاريخ مصر الحديث سمح للمرأة المصرية أن تتساوى مع الرجل في التعليم الطبي العالي كما تساوت معه في بقية فروع التعليم الجامعي الأخرى[٣].

نشر أساتذة كلية الطب خلال الأعوام ١٩٣٠-١٩٣٢ نحو ٢٢٦ بحثاً علمياً شائقاً في مختلف أنواع الأمراض وطرق العلاج، بأمهات المجلات الطبية في مصر والخارج. وكان من نتائج أبحاثهم[٤]:-

١- إدخال سمك الجامبوزيا الأمريكي لمقاومة البعوض الناقل للملاريا، ونقله إلى السودان وسوريا وقبرص.

٢- كشف طفيلة جديدة في الإنسان سميت "قصر العيني".

---

(١) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٢٧.

(٢) مصباح النيل: العدد ١٨٦، السنة الخامسة، ١٥ ديسمبر ١٩٣١، ص٢.

(٣) الدليل الطبي العام لمصر والأقطار الشرقية: مصدر سابق، ص٥٤.

(٤) صحيفة إتحاد كلية الطب: العدد الثاني، ١٩٣٩، ص١٥.

٣- استئصال البلهارسيا من قرية من قرى الواحات الداخلة، وإدخال دواء الفؤادين لعلاج البلهارسيا.

٤- ومن نتائج دراستهم للقلب والتنفس، أن ابتكرت طرقاً جديدة لتحديد مركزه لم تكن قد عرفت. واستكشف مركز من مراكز المخ له علاقة خاصة بحركة التنفس. كما تكون رأي عن الدورة الدموية في القلب.

٥- دراسة عن تغذية القلب عند الحيوان والإنسان.

تطور نظام الدارسة بكلية الطب وخاصة الدراسات العليا بقسمي الجراحة والأمراض الباطنة في السنة المكتبية ١٩٣٦/١٩٣٧، وأصبحت الدراسة في هذين القسمين على دورين كل منهما لمدة شهرين على أن يقبل في كل دور من أدوار الدراسة ١٢ طالباً يقبلون حسب ترتيب وصول الطلبات إلى كلية الطب، وكانت الدراسة تشمل محاضرات علمية وتدريبات عملية ويضاف إلى ذلك دراسة خاصة للراغبين في التقدم إلى الامتحانات العالية أو الذين يرغبون عمل أبحاث في موضوع معين، وكان يلتحق بهذين القسمين أطباء المستشفيات والممارسون لمهنة الطب الذين يرغبون في متابعة التقدم الحديث في الجراحة والأمراض الباطنة، وكان من حق الأطباء من أي جنسية ومن أي جامعة أن يلتحقوا بالدراسة بنظام الانتساب إذا رغبوا في الحصول على درجة الماجستير في الجراحة أو الدكتوراه في الطب[١].

إعترفت كثير من جامعات بريطانيا -كجامعة كمبردج ولندن وليفربول وأدنبره- وكثير من جامعات فرنسا بدرجات الجامعة المصرية، وقبلت طلبتها الحاصلين على "بكالوريوس الطب" للحصول على درجتي "الماجستير" أو "الدكتوراه"[٢].

---

(١) الوقائع المصرية: ٢٠ يوليو ١٩٣٦، ص٢.

(٢) صحيفة إتحاد كلية الطب: العدد الثاني، ١٩٣٩، ص١٦.

* **خلاصة القول**: أدى النظام الصحي الحديث الذي وضعه "محمد علي باشـــا" إلـــى ظهـــور "مصلحة الصحة العمومية" التي ما لبثت أن أصبحت "وزارة الصحة" التي قامت بإنجازات عديدة استكملت بها ما بدأته مصلحة الصحة، وذلك في إطار عناية الدولة بالشئون الصحية والإنفـــاق عليها، وقد حظي التعليم الطبي بقدر كبير من الاهتمام منذ عهد "الخديو إسماعيل" جنت مـــصر ثماره فيما بعد حيث حقق الأطباء المصريين إنجازات طبية رائدة جعلت جامعات أوربا تعترف بدرجات الجامعة المصرية وكان نتيجة هذا الاهتمام أن عقدت في مصر مؤتمرات طبية عالمية حضرها أطباء من مختلف دول العالم.